الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان الموضوع

أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمـــي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين:

ـ طيايبة حياة

ـ مشقق أحلام

تحت إشراف الدكتورة:

غانم هاجر

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
د/ لقليطي الأخضر	جامعة المسيلة	رئيسا
د/غانم هاجر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ بلواضح فاتح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

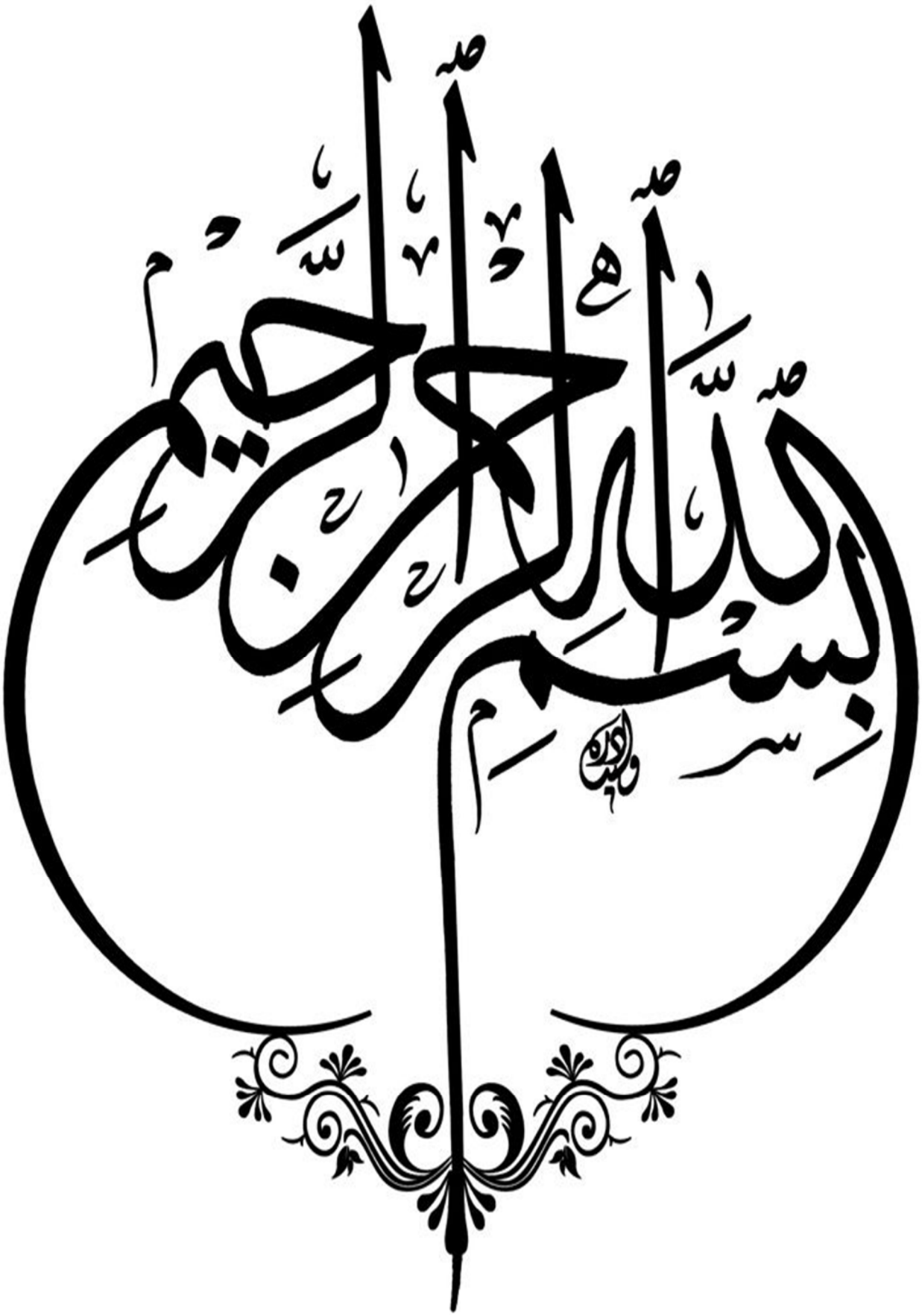
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الميامين

ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين وبعد :

الى نور العيون، ورمش الجفون، الى العقل الموزون والصدر الحنون

الى البلسم الشافي والقلب الدافي والحنان الكافي

الى التي احاطتني بسياج حبها الى اروع ام في الوجود "حدة" حفظها الله

الى الذي تاهت الكلمات في وصفه وعجز اللسان في ذكر مآثره

الى مصدر فخري وذخري، الى الذي اغترفت منه الحنان

الذي يعجز القلم واللسان على خطه في كلمات

الى من انفق الغالي والثمين من اجلي

الى من باع شبابه ليشق لي الطريق، وجعل نفسه شمعة تحترق لينير لي الطريق

الى من تشققت يداه في سبيل رعايتي الى من افتقده منذ سنين

الى روح ابي الطاهرة "محمد لمين"

الى من تربيت وترعرعت في كنفهم اخواني واخواتي :

فريد ، يوسف، فطيمة، عبد الحكيم، سليمة، عبد الغني ، سميرة، رزيقة، حسيبة .

الى زوجات اخوتي نادية، زهرة، لمياء .

الى من شاركني حلاوة و مرارة هذا العمل احلام

الى من كانت لي عونا وسندا وافقت من وقتها الثمين لمساعدتي ومساندتي ونصحي صديقتي لمياء .

الى ظلالي التي لا تفارقني : احلام، سلمى ، لبنى ،خلود ،بشرى ، مروة .

الى من ذكره قلبي قبل ان يذكره لساني

الى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2018-2019

حياة

اهدي هذا العمل المتواضع

إهـــــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من أوحى بهما الله تعالى ورسوله

إلى من أفتخر واقتدي بأدبه إلى الذي شق طريق نجاحي

إلى أغلى إنسانة إلى مثال الحب والوفاء وهبة الرب ومنارة البيت

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها ، إلى أمي الحبيبة أطال الله، في عمرها وحفظها

إلى من تعب وضحى من أجل وصولي لهذه المرحلة

إلى الذي كابد الشدائد وكان عرق جبينه منير دربي

إلى أبي الغالي حفظه الله

إلى من كانوا رفقاء دربي

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة

إلى من أنار حنايا المشاعر كمصباح لم ينطفي على حياتي

إلى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسة

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

أحلام مشقق

شكر وعرفان

قبل كل شيء أحمد الله عزوجل الذي أنعم علي بنعمة العلم ووفقني

إلى بلوغ هذه الدرجة وأقول:

"اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

وبالأخص الأستاذة المشرفة "غانم هاجر" على توجيهاتها القيمة وإرشاداتها الصائبة

التي لم تبخل علينا بها.

كما لا ننسى الشكر الجزيل للدكتور الأستاذ "صلاح محمد" الذي كان سندا وعونا لنا

والذي لم يبخل علينا بمعلوماته

كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع كل من علمني حرفا

من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

جزاكم الله ألف خير

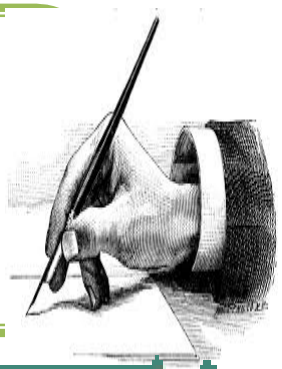

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	IV
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والبطالة	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	**08**
المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية	**08**
المطلب الثاني : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	**08**
المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية	**12**
المبحث الثاني: ماهية البطالة	**14**
المطلب الأول : مفاهيم متعلقة بالبطالة	**14**
المطلب الثاني : تطور البطالة في الفكر الاقتصادي	**16**
المطلب الثالث : أنواع البطالة	**18**
المبحث الثالث : تحليل علاقة البطالة بالسياسة النقدية	**20**
المطلب الأول : استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة	**20**
المطلب الثاني : فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في إطار نموذج IS-LM	**21**
خلاصة الفصل	**24**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2017)	**27**

المطلب الأول: السياسة النقدية خلال الفترة 2001- 2004	**27**
المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال الفترة 2005-2009	**30**
المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة (2010- 2014)	**32**
المطلب الرابع: السياسة النقدية خلال الفترة (2015- 2017)	**35**
المطلب الخامس: تقييم أهداف السياسة النقدية	**37**
المبحث الثاني: تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر	**40**
المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر	**40**
المطلب الثاني: سياسة التشغيل في الحد من البطالة	**41**
المطلب الثالث: آليات السياسة النقدية في الحد من البطالة	**45**
المطلب الرابع: تقييم السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل	**53**
خلاصة الفصل	**55**
الخاتمة العامة	**57**
قائمة المراجع	**62**
الملخص	

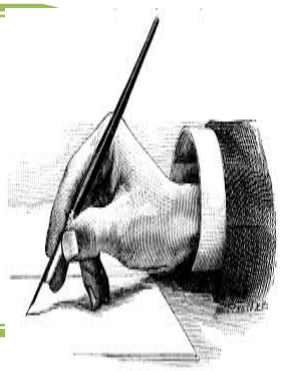

قائمـــــــــــة الجداول والأشكـــــــــال

قائمـــــــة الجـــــــداول والأشكـــــــال

أ. قائمـــــة الجـــــداول:

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)	28
02	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	28
03	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)	29
04	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)	29
05	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)	30
06	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	31
07	تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)	31
08	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2005-2009)	32
09	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014)	33
10	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	34
11	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2010-2014)	34
12	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2010-2014)	35
13	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)	35
14	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015- 2017	36
15	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015- 2017	36
16	تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2015 -2017	37
17	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017	40
18	أثر تغير أسعار الفائدة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	45
19	أثر تغير معدل الاحتياطي الاجباري على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2017	47
20	أثر تغير معدل اعادة الخصم على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	49
21	أثر تغير الكتلة النقدية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	51
22	تطور نسب التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	53

ب. قائمـــــة الأشكـــــال:

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة	21
02	استخدام السياسة النقدية في إزالة البطالة	23
03	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	40
04	أثر تغير أسعار الفائدة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	46
05	أثر تغير معدل الاحتياطي الاجباري على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	48
06	أثر تغير معدل اعادة الخصم على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	50
07	أثر تغير الكتلة النقدية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	52
08	تطور نسب التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	54

مقدمة عامـــــــة

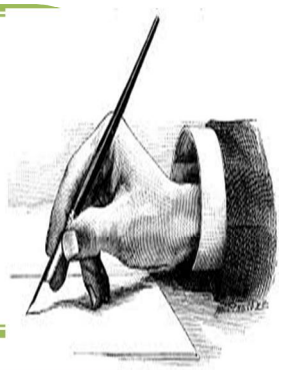

1- تمهيد:

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة، التي تحظى باهتمام العديد من الخبراء وصانعي السياسات العامة في العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، و تعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في الوقت الراهن.

تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، نظرا لاحتلالها صدارة السياسات الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في التأثير على النشاط ورسم أهداف السياسة الاقتصادية، كالرفع من معدل التشغيل، تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، ضبط معدلات التضخم، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولعل أهميتها تكمن في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بحياة الأفراد والتي من بينها البطالة، التي تعد أحد الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها نظرا لارتباطها بمسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات باختلاف مستويات التقدم سواء كانت متقدمة أو نامية.

وقد عرفت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي باشرتها مباشرة بعد انتهاجها لاقتصاد السوق مع مطلع التسعينات والتي ركزت فيها بشكل خاص على الإصلاحات النقدية والمالية التي كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 90 – 10 الذي أعاد الاعتبار للسلطة النقدية في إدارتها للسياسة النقدية وتأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، ومع مطلع الألفية الثالثة عرفت الجزائر إصلاحات أخرى بصدور مجموعة من الأوامر ساهمت هده الإصلاحات بميلاد حقيقي للسياسة النقدية في الجزائر أين اعتمدت الحكومة بعد ذلك على سياسة نقدية توسعية تماشيا مع البرامج التي اتبعتها من أجل التأثير على مستويات التشغيل وضبط معدلات البطالة عند مستويات مقبولة عن طريق استخدام أدواتها غير المباشرة للتأثير على سعر الفائدة ومن ثم الاستثمار هذا الأخير الذي يؤثر على البطالة بتخفيض منها وبموجب هذه الإصلاحات أصبحت السياسة النقدية تتصدر هيكل السياسة الاقتصادية الكلية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ونذكر على وجه الخصوص البطالة.

2- السؤال الرئيسي:

بناء مما سبق من أجل تحقيق أهداف الدراسة والتحكم الجيد فيها نطرح السؤال التالي:

- **"ما مدى استخدام السياسة النقدية من طرف صانعي السياسة الاقتصادية الكلية والقرار في الجزائر للحد من مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017؟"**

ويندرج عبر هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف انعكست طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة؟
- إلى أي مدى يمكن الحد من البطالة بناءا على سياسة نقدية غير واضحة المعالم وشبه تام لغياب استقلالية بنك الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة:

لإجابتنا على السؤال الرئيسي وكذا الأسئلة الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات:

- الفرضية الأولى: هناك أثر مباشر للسياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل سواء في الأهداف العاملة او الوسيطية او الأهداف النهائية حسب النظرية الاقتصادية من جهة، ومن جهة حسب متغيرات وظروف اقتصادية لم تتعرض لها النظرية الاقتصادية مما أدى إلى إمكانية الحد من البطالة أو الزيادة في مشكلة البطالة.

- **الفرضية الثانية:** تعمل السياسة النقدية على تحقيق اهداف اقتصادية خاصة بها واهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك بمجموعة من الأدوات المعروفة حسب النظرية الاقتصادية لكن يكون في ظل استقلالية السلطة النقدية في تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

4-أهمية الدراسة:

تنعكس أهمية الدراسة من خلال:

- ✓ **البعد اقتصادي:** يتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار غير المرغوبة فيها نتيجة الاختلالات الدورية لها او عدم التحكم في الأهداف من خلال السياسات المطلوبة من المشكلات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- ✓ **البعد اجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة مما يسهل عملية الحصول على القروض بتكاليف منخفضة بالنسبة لأصحاب رأس المال، واستقرار تكلفة المعيشة بالنسبة للعائلات.
- ✓ **البعد السياسي:** حيث أنه إذا كانت هنا سياسة نقدية فعالة فهذا يدل على وجود سلطة نقدية وبالتالي هناك أجهزة الدولة مما يثبت وجود الدولة وهذا من شأنه أن يعزز ثقة المجتمع في حكومته من جهة ومن جهة تعزيز الثقة بين المجتمع ومختلف المؤسسات المالية والمؤسسات المنتجة مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التسرب في الاقتصاد وحقنه لزيادة معد التشغيل.

5-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- محاولة تحليل واقع البطالة وأنواعها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 -2017 ومعرفة مدى التوجهات العامة للسلطات المعنية لزيادة مستويات التشغيل والحد من معدلات البطالة.
- الوقوف على واقع السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر وتوجهاتها العامة للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بين ظاهرتين مختلفتين نقدية وتتمثل في السياسة النقدية وظاهرة حقيقية وتتمثل في البطالة.

- تحليل مسار تطور السياسة النقدية من خلال تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2017 والتي مر بها الاقتصاد الجزائري ومدى حاجتها للتنسيق مع السياسة المالية في الحد من البطالة ويتجلى ذلك من مد تحقيق السياسة النقدية لأهدافها خاصة في ظل الغياب الشبه تام لاستقلالية بنك الجزائر.

6- حدود الدراسة

بهدف معالجة اشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

- الحدود المكانية: لقد قمنا باسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة نتيجة الاختلالات الدورية والأزمات الاقتصادية، وكذا ظهور للبطالة في الجزائر لعدة أسباب وبأنواع اخرى.

- **الحدود الزمانية:** سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة 2001 – 2017 وقد تم اختيار هذه الفترة على أساس أنها بداية البرامج التنموية بالإضافة إلى بداية نوع جديد للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والاصلاحات الذاتية من جهة ومن جهة تنوع المشاكل الاقتصادية مما يستدعي تنوع السياسات الاقتصادية لمعالجتها وبالتالي السياسات النقدية المطلوبة في كل مرة.

7- منهجية الدراسة:

بناءا على طابع الدراسة فإنه توجب علينا اتباع المنهجية التالية:

✓ **بالنسبة لأدوات البحث والتحليل:**

جوانب البحث متعددة ومراحله كثيرة والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءتها والإحاطة بجميع جوانبها لتوزيع وتصنيف جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية تطلبت منا الاطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية:

- **الكتب**
- **الرسائل الجامعية**
- **المجلات**
- **الملتقيات والمؤتمرات**
- **المواقع الإلكترونية**

استلزم الجانب التطبيقي من البحث استخدام أدوات تمنح الطالبتين دقة في القراءة والتحليل للخروج بنتائج مستفيضة تحليل أرقام وإحصائيات عن تطور السياسة النقدية وكذا السياسة الاقتصادية الكلية.

✓ **بالنسبة لمنهج البحث:**

استخدام منهجين أساسين بمجموعة من الأدوات وهما:

- **المنهج الاستقرائي:** والذي مفاده الانتقال من الخصوصيات على العموميات، فقد اعتمدنا على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري خاصة من الناحية المتعلقة بسوق العمل والمتغيرات المؤثرة فيه وكل ما يتعلق بالسياسة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى التذبذب وعدم استقرار العوامل التي تبنى عليها سياسة التشغيل في الجزائر، كما تم الاعتماد على أدوات الاحصاء من جداول وأعمدة ومنحنيات بيانية.
- **المنهج الاستنباطي:** والذي كان مفاده من الدراسة الانتقال من الاحداث العامة إلى الاحداث الجزئية ومحاولة استنباط النتائج حول ظاهرتي الدراسة وهما السياسة النقدية والبطالة، حيث تم الاعتماد في ذلك على التحليل الاقتصادي للظاهرتين وكذا التوصيف لهما من أجل التخصيص والخروج بنتائج تعمم فيما بعد.

8-الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: دراسة بونوة الشيخ، دور السياسة النقدية في محاربة البطالة بالجزائر – دراسة قياسية-، مذكرة ماستر، نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي عين تيموشنت الجزائر، 2014، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في اقتصاد الجزائر ومعرفة مدى تأثير السياسة النقدية على مستوى التشغيل والبطالة ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

تسعى السياسة النقدية في الجزائر إلى تحقيق أربعة أهداف نهائية تعرف على العموم بأهداف المربع السحري وتمثل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي. أخذت الجزائر على عاتقها بعض الاصلاحات خلال مرحلة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية، لكن لتلك الاصلاحات آثار شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة وهذا يعني أن الاصلاحات الاقتصادية أثرت على مستوى التشغيل والبطالة.

- الدراسة الثانية: دراسة سالمي رشيد، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم – حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة المدية، الجزائر، 2016، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر ودور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال مؤشر الكتلة النقدية M ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها.

- تعتمد السياسة النقدية على أدواتها للتأثير على سعر الفائدة ومن ثم على الاستثمار هذا الاخير الذي يؤثر على البطالة والتضخم والناتج الوطني الذي يؤثر بدوره على رصيد الميزانية ورصيد الميزان التجاري.
- تعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات تأثيرا على النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي والداخلي ويعتبر تخفيض التضخم الهدف الأول لها وبالتالي السياسة النقدية تؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي.
- لا يمكن تحقيق كل أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف أو هدفين على الأكثر لأن أهداف السياسة النقدية غالبا ما تكون متعارضة.

– **الدراسة الثالثة:** دراسة أوكلي إلهام، مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة – حالة الجزائر– مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهداف السياسة النقدية المطبقة في الجزائر بالإضافة إلى تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الاصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- لقد تمكنت الجزائر من تخفيض معدلات البطالة في التوازن الاخيرة وذلك من خلال مختلف التدابير والاجراءات لمحاربة البطالة التي تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل المؤقتة حيث أنها أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من حدة البطالة.
- للسياسة النقدية تأثير مباشر وفعال على السياسة الاقتصادية نظرا لارتباطها بالاقتصاد وأن هدفها هو ضبط التداول النقدي من أجل توفير السيولة للاقتصاد.
- عدم اهتمام السياسة النقدية بهدف التشغيل وتركيزها على مكافحة التضخم واستقرار الأسعار.

9–تقسيمات الدراسة:

سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختيار الفرضيات التي انطلق منها هذا البحث من خلال تقسيم الدراسة إلى فصلين متكاملين وخاتمة والهدف من هذا التقسيم الإحاطة بالموضوع.

لذا خصصنا الفصل الأول لدراسة الإطار النظري والذي كان بعنوان الإطار النظري للسياسة النقدية والبطالة، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية السياسة النقدية، أما المبحث الثاني عنوانه ماهية البطالة. المبحث الثالث كان بعنوان تحليل علاقة البطالة بالسياسة النقدية ، الفص الثاني: تم التطرق فيه إلى جانب التطبيقي الذي كان بعنوان: دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017 . أما المبحث الثاني تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة.

الفـــصل الأول

الإطـــار النظري للسياســـة النقديـــة والبطالـــة

تمهيد:

من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظرا لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية من اجل الحد من هذه الظواهر، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية، التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر من تضخم وبطالة ونمو اقتصادي، ومن بين هذه المشكلات التي تسعى لمواجهتها نجد البطالة التي تعد مشكلة اقتصادية و اجتماعية وإنسانية تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا أصبحت مواجهتها من التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد.

وفي هذا الفصل سنتعرض لمفهوم السياسة النقدية وأهم المدارس التي جاءت بها، وكذا أهميتها، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه لأهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة والنظريات المفسرة لهذه الأخيرة وكذا أهم أنواعها، أما المبحث الثالث فسنتناول فيه استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفق النموذج الكامل.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة من خلال التخطيط لها من قبل البنك المركزي.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تنوعت واختلفت مفاهيم السياسة النقدية بشكل واسع إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها، وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لها، والمراد تحقيقه.

التعريف الأول: عرفها"**G:LBash**"على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم، وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".[1]

التعريف الثاني: عرفها "**جورج بارويوت**" هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد، من اجل ضمان استقرار الصرف.[2]

التعريف الثالث: كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في بلد معين، والمتمثلة في تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تسمح للسياسية النقدية متمثلة في البنك المركزي بالتدخل باستخدام كل آلياته النقدية قصد التأثير على حجم الائتمان سواء في إطار توسعي أو تقييدي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، اخذ مفهوم السياسة النقدية يتطور مع مرور الزمن وباختلاف المذاهب والمدارس التي تعرفها، من المدرسة الكلاسيكية إلى غاية المدرسة النقدية مرورا بالكنزية وذلك على النحو التالي:

أولا– السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد

[1]– إياد عبد النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة،التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، ط2، دار صفاء للنشر، عمان،2015 ، ص256.

[2]– عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**،ج2:اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية ومقاربات كمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2014، ص147.

[3]– مصطفى يوسف كافي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، ط1، آلفا للوثائق، الجزائر،2018،ص 369.

القومي، اسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو الاكتناز فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.[1]

تقوم السياسة النقدية في هذه المدرسة على قانون "ساي" الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به وهذا يعني ببساطة أن الاقتصاد الوطني، لا يمكن أن يعاني من وضع اقل من الاستخدام، أي أن الإنفاق الكلي سوف يكون دائما كافيا لتبرير الإنتاج، ويعتقد "ساي" أن الإنتاج الفعلي سيكون عند مستوى الاستخدام الكامل طالما الإنفاق سيكون دائما كبيرا ما فيه الكفاية لشراء كل السلع والخدمات التي يمكن أن تنتج، وذلك بسبب تفاعل السوق حسب نظرية أدم سميث في اليد الخفية.

اسنادا إلى النظرية الكلاسيكية فإن معدل سعر الفائدة سوف يتقلب لجعل المنظمين يريدون استثمار ما تريد العائلات ادخاره، إن هذه المساواة بين الادخار المرغوب والاستثمار المرغوب فيه للمحافظة على الإنتاج عند المستوى المفترض في هذه الحالة الاستخدام الكامل.[2]

إن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل مابين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية، أو التقسيم مابين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل واستخدام الإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار،، ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فإنه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.

اعتمد الكلاسيك على معادلة التبادل أو التعامل لفيشر والتي صيغت على النحو التالي:[3]

$$MV=PT$$

حيث: M= كمية النقود في التداول P= المستوى العام للأسعار

V= سرعة دوران النقود T= حجم التبادل في زمن ما

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استبدلت (T) بالمتغير (Y) الذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي: $MV=PY$ لهذا اعتبر الكلاسيك ان السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الاجور الحقيقية ومعدلات الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الاساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على مستوى العام

[1]- عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 25- 26.

[2]- محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن، 2009، ص93.

[3]- عباس ناظم الدعمي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

للأسعار، وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية الكتلة النقدية.

ثانيا– السياسة النقدية في التحليل الكينزي

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهر كينز وقام بتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائدا، بحيث كان يعتمد على فرضية ان تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامة وفي ظل اقتصاد يقوم على مبدأ "العرض يخلق الطلب" وأن الأسعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة. يقوم التحليل الكينزي على عدة فرضيات، يمكن ايجازها في النقاط التالية[1]:

- انقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت وبالتالي تخليص الفكر الكلاسيكي من الاخطاء.
- وجه كينز اهتمامه الى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب الى أن الامر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الانفاق الوطني والدخل الوطني.
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع للمضاربة) وذلك بأخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقا جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.
- جاء بنظرية عامة للتوظيف تعالج كل مستويات التشغيل، بينما تعني النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل.
- اهتم بالتحليل للمعطيات الاقتصادية، ولم يول اهتماما كبيرا بالجزئيات فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي، الاستثمار الكلي ...إلخ.
- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات والعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد الى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني، ولعلاج ذلك يرى ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من المستوى الإنفاق العام والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي.

[1]– بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 34-35.

وعليه فإنه يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة فالتحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فإن الزيادة في كمية النقود سوف تؤدي الى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض دافع لزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

ثالثا– السياسة النقدية في التحليل النقدوي

على الرغم من أهمية الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية في معالجة أزمة (1929–1933) وسيطرتها، حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تبنت أمامها عجز الفكر التقليدي لمعالجة هذه الازمة، وبالنظر لاختلاف طبيعة الأزمة التي تعاني منها الدول الرأسمالية بعد الحرب الثانية وبظهور أزمة جديدة "التضخم الركودي" أدى إلى تبني الأفكار النقدية التقليدية(الكلاسيكية) وبصيغ جديدة اعادت الروح إلى هذه النظرية وبروز ما يعرف بمدرسة "شيكاغو" على راسها "ميلتون فريدمان" فنادى بالعودة في مواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل.[1]

لقد كانت هذه المدرسة بمثابة ثورة مضادة للنظرية الكينزية، واعتقدت بان اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلي، حذر اقتصاديون هذه المدرسة من أن النشاط الكينزي هو الأكثر طموحا ويقوم على نظريات معينة واستنتج "فريدمان" عامل من عوامل عدم الاستقرار، بالنظر لعدم فاعليتها في الأمد القصير، فإنها ترتبط بمتطلبات الامد الطويل أي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب طول وتغيرات فترات التأثير التي تنطوي عليها آثار السياسة النقدية أي العمل على ضرورة استعمال القاعدة النقدية بدلا من قيام السلطة النقدية على تقديرات لعرض النقد من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي.

يعتقد النقديون بأن الأثر الأولي للنمو النقدي سيقع أولا على الإنتاج اكثر منه على الاسعار، فإنهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم ان يتغيرا دائما في نفس الاتجاه في الأجل القصير، وأنه على الدوام وخلال الأجل الطويل يكون التضخم طاهرة نقدية، أي ان سبب التضخم هو عوامل نقدية ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق.

وعلى هذا الاساس فإن نمو كمية النقود بمعدل مبالغ به يسبب نموا مستمرا في معدل التضخم وبالتالي احداث نوع من التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل في(GPP) الناتج المحلي الحقيقي، واستنادا الى ذلك فإن منهج النقديون يعطي للنقود أهمية كبيرة في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير، فيها ينحصر تأثيرها على الأمد الطويل وبمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ومن ثم ايقاف التغيرات في السياسة المرنة.[2]

---

[1]– نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية: الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، ط2، دار اليازوري العلمية، عمان– الأردن، 2015، ص 51.

[2]– مرجع نفسه، ص 32.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ماهي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى ادراك نفس أهدافها. ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها، الخاصة التي تميزها من السياسات الأخرى، وهي كالتالي:[1]

أولا– استقرار سعر العملة: الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.

ثانيا– استقرار مستوى العام للأسعار: يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، مما يؤدي توزيع سيئ للثروة بين الطرفين.

ثالثا– تشجيع النمو الاقتصادي: تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعاني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرف، فالسياسة النقدية التوسعية الابقاء على سعر فائدة منخفضة، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، والاستثمار والنمو الاقتصادي.

رابعا– تحسين ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن ميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.

خامسا– تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة الكاملة): يعد التوظيف الكامل أو تحقيق مستوى عال من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى أعلى ممكن من التشغيل للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى جميع السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مظاهر انكماشية.[2]

[1] – هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف النقدية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014، ص 268.

[2] – العلواني عديلة، **الميسر في الاقتصاد النقدي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص115.

سادسا– التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية: من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية، حيث يشهد خلالها الاقتصاد فترات ركود تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد ومعدلات التوظيف، كما يمكن للسياسة الائتمانية هنا أن تلعب دورا مهما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وأخرى تقييدية في حالة الرواج.[1]

[1]– العلواني عديلة، مرجع سابق، ص115.

المبحث الثاني: ماهية البطالة

تعتبر البطالة من المشاكل الاقتصادية التي تصيب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد اختلف الاقتصاديون في تفسير هذه الظاهرة وبسبب التطور الذي حصل في المجتمعات فقد أصبحت هناك أنواع كثيرة للبطالة، بناء على هذا سنتطرق في هذا المبحث لأهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة وأهم النظريات المفسرة لهذه الأخيرة وكذا أهم أنواعها.

المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بالبطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، ولقد احتل جزء كبير في عدد من الفروع المعرفية كعلوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع حيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه ومن أهم التعريفات ما يلي:

التعريف الأول: تعرف البطالة بأنها الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرص عمل.[1]

التعريف الثاني: تعرف البطالة على أنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توفر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أم تم ذلك بمحض اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل.[2]

التعريف الثالث: عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل ولكنهم لا يجدون عملا، وذلك خلال فترة الإسناد. والمقصود بفترة الإسناد هي تلك التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين.[3]

مما سبق نستنتج بأن البطالة هي الحالة التي تنطبق على وجود اشحاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع.

تعريف البطال: للبطال عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: هو كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده.[4]

التعريف الثاني: عرف المكتب الدولي للعمل البطال "كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى."[5]

---

[1]- مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2015، ص 368.

[2]- طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، ط2، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2015، ص 12.

[3]- حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان- الأردن، 2010 ، ص184.

[4]- مدحت قريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2007، ص 25.

[5]- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 37.

ومما سبق يمكن القول بأن البطال أو العاطل عن العمل يتضمن أولئك العاطلين الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، إضافة إلى أولئك العاطلين الذين سبق لهم أن عملوا وتركوا عملهم لسبب معين كما تصنف الحكومة الفدرالية الأمريكية العاطل بأنه الشخص الذي ليس لديه عمل يقوم به ولمدة أربع أسابيع، وفي نفس الوقت يعتبر نشطا في البحث عن العمل وقادرا على ادائه في حال توفره.

تعريف الفئة النشطة: للفئة النشطة عدة تعاريف نذكر من بينها

التعريف الأول: يقصد بالفئة النشطة جميع افراد المجتمع القادرين على العمل. ويتم الحصول على تقديرات القوة العاملة من خلال الحصول على تقديرات عدد السكان في المجتمع واستبعاد الفئات الاتية:

أ- الافراد تحت سن العمل(غالبا 15 سنه).

ب- الأفراد فوق سن العمل(غالبا 60 سنه).

ت- الأفراد داخل سن العمل وغير القادرين على العمل وهم المعاقين الذين لا تسمح اعاقتهم بأداء أي عمل.

ث- الأفراد داخل سن العمل وغير الراغبين في العمل بأجر مثل ربات المنازل والطلاب والمجندين لأداء الخدمة العسكرية.[1]

التعريف الثاني: حسب المكتب الدولي للعمل تعرف الفئة النشطة على أنها الفئة التي تضم كل الأشخاص الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا أو تجاريا ساعة على الأقل خلال أسبوع مرجعي، ويبحثون عن عمل.[2]

ومما سبق نستنتج بأن الفئة النشطة هي التي تتكون من جميع الأشخاص من كلا الجنسين، والذين يشكلون اليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، تضم من جهة كل الأشخاص الذين يتوفرون على شغل أداء النشطين المشتغلين، ومن جهة أخرى الأشخاص النشطين الذين هم في حالة بطالة.

تعريف الفئة الغير نشطة: أخذت الفئة الغير نشطة عدة تعاريف نذكر من بينها ما يلي:

التعريف الأول: تشمل الأفراد الذين سنهم يقل عن 16سنة (لا يسمح لهم القانون بالعمل).[3]

التعريف الثاني: يقصد بالفئة الغير نشطة الأفراد الذين لا وجود لهم في سوق العمل، أي الأفراد ممن لا عمل لهم ولا يبحثون عن العمل، ومن هذه الأفراد نجد: ربات البيوت، الأطفال الأقل من 15 سنه، طلاب المدارس والجامعات، الأشخاص العاجزون عن العمل والمعاقين.[4]

---

[1]- ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص ص 267-268.

[2]- عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2014، ص 73.

[3]- البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل**، جامعة الشلف، الجزائر، ص 177.

[4]- محمد طاقة وحسين عجلان حسن، **اقتصاديات العمل**، إثرا للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص ص 23-24.

ومن هنا يمكن القول بأن الفئة الغير نشطة هي الفئة الغير قادرة على العمل قانونيا، وتشمل هذه الفئة الفئات العمرية بين 0 الى16 سنة بالإضافة إلى فئة المتقاعدين أكبر من 60 سنة، وكذا التلاميذ والطلبة وربات البيوت والمالكين والمعوقين والمرضى والمسنين.

تعريف التشغيل: يمكن إعطاء عدة تعاريف للتشغيل نذكر من بينها

التعريف الأول: لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط، بل تشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها.[1]

التعريف الثاني: عرفه الاجتماعيون بأنه مجموعة من النشاطات المقترنة بمكان خاص ضمن تقسيم العمل ونظام العلاقات المهنية ومنه فالتشغيل هو " نشاط فكري أو عضلي يأخذ عنه صاحبه أجر، سواء كان أجر أو ربح فائدة".[2]

فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي يترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.

المطلب الثاني: تطور البطالة في الفكر الاقتصادي

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى سوق العمل والبطالة وجهات نظر متعددة، تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، فبينما تعترف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقد نجد أن النظريات الكنزية تقر بوجود نوعين من البطالة هما الاختيارية والإجبارية – التي ترجع في رأيها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات–، وفيما يلي عرض لأهم تلك النظريات:[3]

أولا– النظرية الكلاسيكية

تقر المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية، ولا تعترف بوجود البطالة الاجبارية التي يجبر فيها جزء من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبة وبحث هذا الجزء عن العمل وفرص التشغيل، ولم تكن اشكال البطالة المقنعة واردة في ظل افكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق اقصى ربح وحريته في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أداء بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية. وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون "ساي" والذي يقول فيه

[1]– ناصر دادي عدون، **عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 37.

[2]– سلطان بلغيث، **دور سياسة التشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد التاسع، جامعة تبسة، ص 30.

[3]– مصطفى يوسف كافي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، ط1، منشورات آلفا للوثائق، الجزائر، 2018، ص331.

أن" العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسية".

تشير نظرية الاقتصاد الجزئي الى أنه في ظل المنافسة يميل المشروع الى توظيف ذلك القدر من العمال حتى النقطة التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي من التكلفة الحدية للعمل.

وبالنسبة لجانب الطلب على العمل، فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي. ووفقا لقانون تناقص الغلة، فإن الإنتاجية الحدية تنخفض مع زيادة مستوى التوظيف، ومن ثم فإن هذه الزيادة تستلزم زيادة في الأجر الحقيقي. أما جانب عرض العمل، فإن عرض العمل مثل الطلب عليه يعتمد على الأجر الحقيقي. ومن العرض والطلب يتكون سوق العمل. ويتحدد الأجر الحقيقي التوازني (ثمن العمل) الذي يستقر عنده سوق العمل من خلال تعادل العرض والطلب، وعند هذا الثمن يتحدد المستوى التوازني للتوظيف.

وبافتراض أن مستوى الأجر الحقيقي أعلى من مستوى الأجر التوازني فإن ذلك سيعكس فائض من عرض العمل، وهذا الفائض من شأنه أن يدفع الأجر الحقيقي الى الانخفاض الامر الذي يدفع الى التمدد في الطلب حتى يستوعب هذا الفائض الكامل، أي أن هناك قوة عاملة راغبة في العمل وساعية إليه. فمعنى ذلك أن توظيف هذه القوى سيؤدي الى انخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل، وبتالي فإن المنتجين لن يوظفونها الا عند مستوى أجر حقيقي أقل. وينطوي هذا الأجر الحقيقي على فائض في الطلب من شأنه دفع الأجر الحقيقي نحو الارتفاع حتى يتحدد المستوى التوازني للتوظيف، وإذا وجدت عند هذا المستوى بطالة فإنها تكون اختيارية، أي ترجع الى عدم الرغبة في العمل عند الأجر السائد.

يعتبر التحليل الكلاسيكي للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل وهذا لا تبرز البطالة كصورة مجسمة للاختلال في سوق العمل الا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل سرعان ما تقوم آلية السوق بإصلاح هذا اللاتوازن واختفاء البطالة وبالتالي فإنها بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد الذي تقرره احوال السوق، فوجود البطالة بين العمال تدفعهم للتنافس على فرص العمل المتاحة والقبول بالأجر السائد، مما يعني قبولهم اجورا اقل وانخفاض الاجور يترجم الى انخفاض في تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة التكاليف على العمالة فتختفي حينئذ البطالة.

و الخلاصة أن وجود بطالة في سوق العمل يدفع الأجر الحقيقي نحو الانخفاض، ومن ثم يتمدد الطلب على العمل حتى تزال البطالة نهائيا. وعليه فالاتجاه نحو التوظيف الكامل يستلزم مرونة الأجر الحقيقي في الاتجاه النزول.[1]

ثانيا–النظرية النيوكلاسيكية:

يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على قانون "ساي" للأسواق الذي ينص على: "أن كل عرض يخلق الطلب عليه"، وبالتالي ومن هذا

[1]– مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008، ص 241.

المنطلق، فإن زيادة عرض سلعة ما- مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- من شأنه أن يخفض في سعرها، مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض. وبالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل حتى تستوعب البطالة وتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.[1]

وعليه فإنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي فإن مرونة الأجور و الأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت، ووفقا لهذا الفكر، فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملا، وقد ظل هذا الفكر مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي.

ثالثا- النظرية الكنزية:

ترتب على أزمة الكساد العالمي الكبير انتشار البطالة على نطاق كبير، وأضحى من غير المعقول أن يكون معدل البطالة-المرتفع جدا تلك الفترة- اختياريا، ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقية التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه السبيل؟ وقد ارجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تتعرض-أساسا- لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، فوفقا لكينز لا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز، ومن ثم، فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب أيضا، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الإعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال.[2]

المطلب الثالث: أنواع البطالة

يميز الاقتصاديون بين عدة أنواع من البطالة، وفيما يلي عرض موجز لمعنى كل نوع:

أولا- البطالة الدورية: وهي أهم نوع من أنواع البطالة لكونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية في الطلب الكلي والإنتاج الكلي. فترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي عندما ينخفض الطلب الكلي و الإنتاج الكلي في الاقتصاد،

[1]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 333.

[2]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص333.

وتنخفض عادة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي عندما يرتفع الطلب الكلي والإنتاج الكلي، وهي البطالة التي يتركز عليها التحليل الاقتصادي الكلي وتوجه إليها السياسات النقدية للحكومة.[1]

ثانيا– البطالة الهيكلية: وهي تنتج من عدم توافق بين احتياجات الأعمال من المهارات والخبرات أو أماكن الأنشطة والأعمال وبين المهارات والخبرات المتوفرة فعلا أو أماكن العمل التي يرغب الباحثين عن العمل في الالتحاق بها وبالتالي تنشأ البطالة.[2]

ثالثا– البطالة الاحتكاكية: يمكن أن يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجرا أو الانتقال من منطقة إلى أخرى.[3]

رابعا– البطالة التكنولوجية: وهي البطالة الناتجة عن الاستغناء عن تشغيل عدد معين من العاملين، نتيجة إدخال آلات أو معدات وأساليب عمل مستحدثة.[4]

خامسا– البطالة الإجبارية: يكون الأفراد الباحثين عن عمل– والذين لهم الاستعداد للعمل بالأجر السائد–لا يجدون أي عمل. والسبب –على حد قول كينز– هو جمود الأجور وصعوبة انخفاضها لعدة أسباب لعل أبرزها دور النقابات والقوانين التي تحدد الأجر الأدنى.[5]

سادسا– البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وارادتة حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى ظروف عمل أحسن، فقرار البطالة هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.[6]

سابعا– البطالة الموسمية: تتمثل في البطالة التي تحدث في مواسم معينة كالمواسم الزراعية، حيث يضطر المزارع إلى التوقف عن العمل في الصيف مثلا والعمل في موسم الزراعة نظرا إلى اعتماده على المناخ والطقس ويرجع هذا النوع من البطالة الى التذبذب في حجم ومدى النشاط الاقتصادي على مدار العام بالنسبة الى قطاعات ومناطق الإنتاج ويظهر ذلك بصفة خاصة في الكثير من الأنشطة الزراعية والسياحة التي تزدهر في مواسم محدودة وفي مناطق محدودة يشتد خلالها الطلب على العمالة التي تبقى في حالة بطالة قبلها وبعدها.[7]

---

[1]– نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2006، ص 246.

[2]–كمال سلطان محمد سالم، **الاقتصاد الكلي**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2015، ص 395.

[3]– محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الاردن، 2009، ص 190.

[4]– زيد بن محمد الرماني، **البطالة– العمالة– العمارة من منظور الاقتصاد الاسلامي**، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 15.

[5]– فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 186.

[6]– احمد بركات، **مدخل الاقتصاد**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014، ص 147.

[7]– فرحات غول، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 132.

المبحث الثالث: تحليل علاقة البطالة بالسياسة النقدية

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية باستخدام الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسطية وذلك من اجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وبتظافر هذه الأهداف يمكن تحقيق أهداف معينة تتمثل في استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع من العمالة وبالتالي الحد من البطالة.

المطلب الأول: استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع من العمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف بمعنى لايمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية.

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات تسمى "الأهداف الوسيطية" هذه الأخيرة تتمثل في متغيرات نقدية كلية، كحجم الكتلة النقدية، سعر الفائدة، والتي لها اثر مباشر على البطالة ومستوى الأسعار وحتى إذا كانت الأهداف الوسيطية لا تتأثر بأدوات السياسة النقدية فإنه يختار مجموعة من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدفة وتسمى المتغيرات أو الأهداف "التشغيلية" الأولية مثل الاحتياطات الكلية وسعر الفائدة مع أدوات الخزينة العمومية وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، وبهذا يمكن للبنك المركزي أن ينقل تأثير ممارسة من خلال أدواته إلى الأهداف النهائية إلا أن هذه السياسة أو الإستراتيجية تحمل العديد من النقائص منها توسيع الفجوات الزمنية التي تعاني منها السياسة النقدية والشكل الموالي يشرح كيفية عمل السياسة النقدية في التأثير على أهدافها النهائية من خلال الاستراتيجية السابقة الذكر.[1]

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017 ،ص117.

الشكل رقم(1): استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة

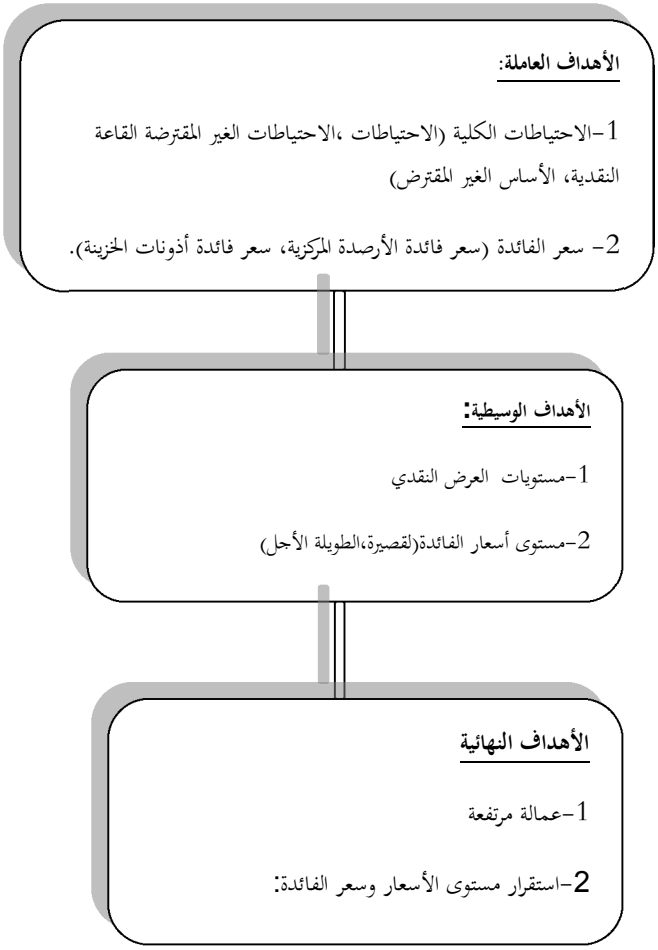

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017، ص118

المطلب الثاني : فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في إطار نموذجIS_LM

المقصود بفعالية السياسة النقدية هي قدرة السلطة النقدية في التأثير والتحكم بعرض النقد وأدواته بما يتفق والأهداف المطلوبة، فإن إدارة عرض النقد والتأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة باعتباره من العناصر المهمة والمؤثرة على الادخار والاستثمار وتحديد الطلب الكلي والدخل القومي، كما أن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات، وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها.[1]

إن السياسة النقدية التي تطبقها السلطة النقدية يمكن أن تكون فعالة ويمكن أن تكون غير فعالة، وتتوقف فعالية السياسة النقدية على انحدارات منحنيات IS و LMوالتي تتوقف بدورها على سلوك المتغيرات التي يتكون منها النموذج

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص359.

حيث يعتبر هذا الاخير اكثر النماذج واقعية لتحليل اثر السياسة النقدية على الاقتصاد ويعتبر ادق واكثر كفاءة من النموذج البسيط.

تعمل السياسة النقدية من خلال قيام البنك المركزي بإحداث تغيرات في مستوى عرض النقود، لتنفيذ سياسة نقدية توسعية في أوقات انخفاض مستوى الإنتاج عن مستوى التشغيل الكامل، وارتفاع معدل البطالة عن مستوياتها المقبولة اقتصاديا واجتماعيا، ففي حال وجود مشكلة بطالة، هنا الاقتصاد كان يعمل باقل من طاقته الإنتاجية، وبالتالي كان مستوى الدخل التوازني اقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. وهنا يمكن التعامل مع هذه الفجوة الانكماشية كما ذكرنا سابقا عن طريق اللجوء الى سياسة نقدية توسعية، تزيد من عرض النقود في الاقتصاد وتخفض من سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار واحداث زيادة في التشغيل ورفع مستويات الإنتاج والدخل.[1]

بالنظر الى الشكل ادناه نلاحظ ان الاقتصاد كان يعمل في البداية عند النقطة E_1 أي نقطة تقاطع منحنى ISمع منحنى LM عند هذه النقطة، يكون مستوى سعر الفائدة R_0، ومستوى الدخل X.

فزيادة عرض النقد التي يقوم بها الجهاز المصرفي نتيجة شراء السندات من السوق إنما يترتب عليه انتقال منحنى (LM) إلى اليمين[2]، من (LM_1) إلى (LM_2)، وتبعا لذلك تنتقل نقطة التوازن من النقطة (E_1) إلى (E_2)، عند مستوى أقل لسعر الفائدة R_1 ومستوى أعلى للدخل X_1 [3]، نتيجة لتلك الزيادة فإن هذا سيغري المستثمرين بالحصول على قروض جديدة بكلفة أقل وهذا مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي والناتج القومي، وزيادة التشغيل، الذي يؤدي إلى القضاء على البطالة [4]، وهذا ما يوضحه النموذج التالي:

[1]– محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 366.

[2]– طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، ط1، دار وائل للنشر،2013، ص249.

[3]– محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص 367.

[4]– طاهر فاضل البياتي، مرجع سابق، ص249.

الشكل رقم (2): استخدام السياسة النقدية في إزالة البطالة

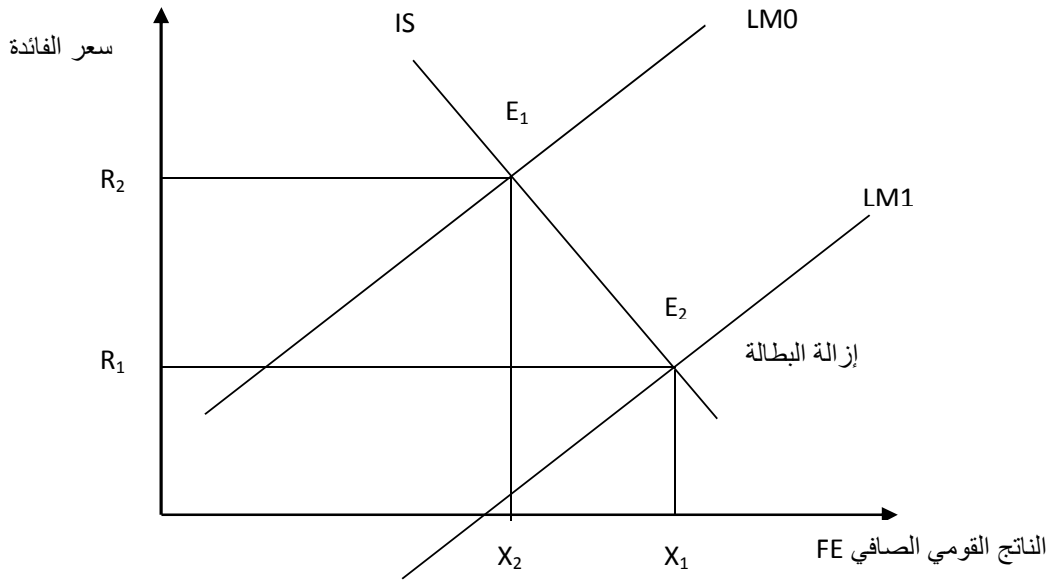

المصدر: طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر،2013، ص250.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية كمجموعة إجراءات تستعملها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة، فتطرقنا لأهم الأهداف التي تسعى السياسات النقدية لتحقيقها كتحقيق نمو في الاقتصاد، وتحقيق مستوى مقبول في الاستقرار النقدي

بالإضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل، وقمنا بدراسة السياسة النقدية عند مختلف المدارس الاقتصادية، وقد اختلفت الآراء عندهم إلا أنهم يجمعون على رأي واحد ألا وهو أنه لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة واهم أنواعها، وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بالنسبة لكل مدرسة وذلك فيما يتعلق بأسباب نشوء حالة من البطالة وكذا السياسات الاقتصادية الكفيلة بعلاجها إلا أنها تشترك جميعا في نقطة واحدة، وهي عدم مقدرتها على تفسير آلية سوق الشغل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة ومستمرة، وهذا يرجع إلى الديناميكية السريعة التي يتميز بها هذا الأخير وكذا التغيرات التي تحدث باستمرار، أما المبحث الأخير فتطرقنا فيه لاستراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفق نموذجIS_LM

الفـــصل الثـــاني

دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

تمهيد:

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتج والذي ينعكس أسلوب ادارته على السياسة الاقتصادية المطبقة عموما وبالسياسة النقدية بصفة خاصة ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الاهداف المنشودة قامت السياسة النقدية بعدة اصلاحات في اطرها القانونية كان لها أثرها البالغ على بعض المتغيرات الاقتصادية التي من بينها نجد البطالة، وسنتناول في هذا الفصل مبحثين يتضمن المبحث الأول اربع مطالب سنتعرض في المطالب الأولى مسار السياسة النقدية خلال الفترة 2001– 2017 أما المطلب الأخير فكان تقييم أهداف السياسة النقدية أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أربعة مطالب تمثلت في تطور البطالة في الجزائر، سياسة التشغيل في الحد من البطالة وآليات السياسة النقدية في الحد من البطالة وأخيرا تقييم السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل .

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2001–2017)

تنبهت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى أهمية اعتماد سياسة نقدية تستند إلى قوانين وأطر منظمة تصدر عن البنك المركزي، وبناء نظام مالي ومصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني الجزائري بعدة تحولات وتغيرات من خلال أوامر وأنظمة وقوانين، تنظم وتحكم سيرورة تنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية خلال الفترة 2001– 2004

في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، صدر قانون النقد والقرض في 1990 وهذا لإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد، ومن أهم المبادئ التي نص عليها قانون النقد والقرض 90 . 10 :[1]

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية الدولة.

3- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

4- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصاد تحت إشراف الجزائر.

ودخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، مما جعلته يعيش في بحبوحة مالية، بحيث تبنت السلطات النقدية خلال هذه الفترة إصلاحات، كان لها وقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية والتي نلخصها كما يلي: [2]

- ✓ الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 أدخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10، حيث مس هذا القانون الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.
- ✓ الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003 جاء بعد ما تيقنت السلطات الجزائرية من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي خاصة بعد فضيحتي بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري.

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج تنموي والذي يتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو عبارة عن برامج متوسط الأجل امتد إلى أربع سنوات (2001-2004) بحيث يهدف هذا البرنامج لتحقيق الاستقرار الوطني من خلال

[1]- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك: دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 196-199.

[2]- بوشنب موسى، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر(2000–2013)**، مجلة معارف، العدد19، 2015، ص94.

توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، وفي خلال هذه الفترة شهدت السياسة النقدية تطورات مهمة من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية.

أولا: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2001–2004)

أ– تطور الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001– 2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M_1	M_2	أشباه النقود
2001	1238.5	2473.5	1235.0
2002	1416.3	2901.5	1485.2
2003	1643.5	3299.5	1656.0
2004	2165.6	3644.4	1478.7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر2008، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن كتلة النقدية في تطور مستمر من سنة لأخرى، حيث قدرت M2 سنة 2001 بـ 2473.5 مليار دج، أما سنة 2002 بلغت 2901.5 مليار دينار وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج إلى 1742.7 مليار دج سنة 2002 بنسبة نمو تقدر بـ 32.66% ، ثم انتقلت M2 إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 13.7% مقارنة سنة 2002، وذلك بسبب التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات ومداخيل الأسر، وكذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة.

ب– تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001–2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	576.6	1266.8	1755.7
2003	423.4	1386.2	2342.6
2004	-20.16	1535.0	3119.2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 10.

-بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر2010، ص 10.

بلغت القروض الموجهة للدولة لسنة 2001، بـ 569.7 مليار دج، وفي سنة 2003 سجلت القروض المقدمة للدولة انخفاضا بلغت قيمة 423.4 مليار دج مقارنة مع سنة 2002، حيث استمر التراجع للقروض المقدمة للدولة في سنة 2004 حيث وصل إلى 20.16 مليار دج، وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقاتها الصافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي.

وعرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2001 بـ 1078.4 مليار دج زيادة بـ 17.47%، أما سنة 2003 فبلغت 1386.2 مليار دج وذلك بسبب السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 التي أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد.

بلغت الموجودات الصافية سنة 2001 بـ 1310.8 مليار دينار، واستمر في الارتفاع لتدخل سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دج، ويعود سبب الارتفاع المسجل في الاصول الخارجية الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

وفي نفس هذه الفترة (2001–2004) عرفت أدوات السياسة النقدية في الجزائر تطورات يمكن استعراضها في الجدول التالي:

ثانيا: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2001– 2004): ويشمل هذا التحليل الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود المعروضة وهي:

أ– سعر إعادة الخصم: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر للفترة (2001– 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل إعادة الخصم %	6	5.5	4.5	4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

– بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر2008، ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث وصل سنة 2001 إلى 6%، لينخفض سنة 2002 ليصبح 5.5%، أما سنة 2003 وصل إلى 4.5%، ليصل سنة 2004 إلى 4%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسين الوضعية المالية للبنوك مما يؤدي بها الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

ب– الاحتياطي الاجباري: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة (2001– 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل الاحتياطي الإجباري %	3	4.25	6.25	6.5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على

– بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 17، ماي 2012، ص 9.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة الاحتياطي الإجباري حيث وصل سنة 2001 إلى 3% ثم انتقل إلى 4.25% و6.25% و6.5% خلال السنوات 2002 و2003 و2004 على التوالي، ويعود سبب هذا الارتفاع في هذه النسبة إلى الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال الفترة 2005–2009

تعتبر الفترة (2005–2009) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال انتهاج الدولة سياسة مالية توسعية وذلك عبر برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث تجلى فحواه مواصلة ما تم البدء فيه من تخطيط، كما سجلت هذه المرحلة عودت الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع البطالة وارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا.

كما شهدت هذه الفترة تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

اولا: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2005– 2009)

سوف يتم توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

أ– تطور الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2005– 2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M_1	M_2	أشباه النقود
2005	2437.5	4070.5	1632.9
2006	3177.8	7827.6	1649.8
2007	4233.6	5994.6	1761.0
2008	.4964	6956.0	1991.0
2009	4949.8	7178.7	2228.9

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في حجم الكتلة النقدية M2 حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 4070,5 مليار دج لترتفع سنة 2006 بقيمة 7827,6 مليار دج، واستمرت في الارتفاع مقارنة بسنة 2005 حيث قدرت بـ (5994,6، 6956,0، 7178،7) مليار دج للسنوات (2007، 2008، 2009) على التوالي.

ب– تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005–2009

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2005	6933.2	1779.8	4179.7
2006	1304.1	1905.4	5515.0
2007	2193.1	2205.2	74151.5
2008	3627.3	2615.5	10246.9
2009	396.7	3086.5	10886.0

المصدر: من إعداد الطالبتين واعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص11.

قدرت القروض الموجهة للدولة سنة 2005 إلى (6993.2) مليار دج و(1304.1) مليار دج سنة 2006، و2193.1 مليار دج 2007 و3627.3 مليار دج سنة 2008 و(396.7) مليار دج سنة 2009.

أما القروض الموجهة للاقتصاد سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج، ثم ارتفعت، قيمتها سنة 2006 إلى 1905.4 مليار دج، وفي سنة 2007 قدرت بـ 2205.2 مليار دج، حيث استمر هذا النمو القوي المسجل في قروض الاقتصاد، ومن المهم الإشارة إلى أنه في سنة 2008 ترافق لتعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع الكتلة النقديةM2 ، كما القروض للاقتصاد في سنة 2009 بـ 3086.5 مليار دج .

قدرت قيمة الأصول في سنة 2005 بـ 4179.7 مليار دج وارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج واستمرت في الارتفاع سنتي 2007 و2008، حيث بلغت نسبة الزيادة في السنتين على الترتيب 34.46% و38.18% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات حيث واصلت الارتفاع في سنة 2009 لتصل إلى 10886.0 مليار دج.

ثانيا: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005– 2009): ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الآتي:

أ– معدل إعادة الخصم: الجدول الموالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم (07): تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2005– 2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات إعادة الخصم ثابتة من سنة 2005 إلى 2009 وهذا يدل على التحسن في مستويات التضخم، وانعدام التمويل لدى بنك الجزائر .

ب– الاحتياطي الإجباري: يتم توضيح هذا التطور من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (08): تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2005–2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري %	6.5	6.5	6.5	8	8

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

– بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2016، ص 17.

بلغت نسبة الاحتياطي لسنة 2005 و2006 و2007 ما قيمته 6.5% حيث ارتفعت هذه النسبة من 6.5% إلى 8% سنة 2008 و2009، وهذا راجع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتها المنظومة البنكية وتدخل السلطة النقدية بهدف امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك.

المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة (2010– 2014)

تميزت الفترة (2010- 2014) بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وخلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد والقرض 90-10 ومن بين التعديلات التي نص عليها هذا القانون ما يلي :

✓الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي لها المؤرخ في 26 أوت 2010 [1]، وتضمن ما يلي :[2]

– إعفاء بنك الجزائر من العمليات المرتبطة بنشاطات من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

– تمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي .

– تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة .

– يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها .

[1]– حورية موقاري ، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر(1990–2014)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة، 2015، ص 137.

[2]– موسى بوشنب، مرجع سابق، ص ص 95-96.

وخلال هذه الفترة تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010- 2014، الذي جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في إطار استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية، ارتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات، انخفاض معدل التضخم وحدوث استقرار نقدي.[1]

كما شهدت هذه الفترة أيضا تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية والتي نوضحها من خلال دراستنا.

أولا: تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر للفترة (2010–2014)

أ– تطور الكتلة النقدية: تمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (09): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010– 2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M_1	M_2	أشباه النقود
2010	5638.5	8162.8	2524.3
2011	7141.7	9929.2	2787.5
2012	7681.5	11015.1	3333.6
2013	8249.8	11941.5	3691.7
2014	9580.2	13663.9	4083.7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22 جوان 2013، ص 11.
- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015، ص 11.

بلغ متوسط الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2010- 2014) ما قيمته 13,4% حيث وصلت M2 إلى11941.5 مليار دج نهاية ديسمبر 2013، مقارنة بسنة 2012 التي بلغت نهاية ديسمبر ما قيمته 11015,14 مليار دج وفي نهاية جوان من سنة 2013 بلغت 11261,44 مليار دج أي معدل سنوي قدره 8,41% منها 6,04% تخص السداسي الثاني، وهو ما يوضح لنا التباطؤ في العرض النقدي (التوسع) التي شهدتها سنة 2012 بـ 10,94% مقابل 19,91% سنة 2011، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة التوسع النقدي للمجمع M2 والذي انخفض معدله إلى 10.17% في نهاية 2013 مقابل 16.59% في 2012.

[1]– ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-20013/03/12، ص 9.

ب– تطور مقابلات الكتلة النقدية: يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2010–2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2010	(3510.9)	3268.1	11997
2011	(3406.6)	3726.5	13922.4
2012	(3283.8)	4297.5	14940.4
2013	(3235.4)	5156.30	15225.16
2014	(3428.1)	5223.2	16287.2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على اعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم22، جوان 2013، ص 10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، ص 10.

بلغ صافي الموجودات الخارجية خلال سنة 2010 بـ 11997 مليار دينار نهاية سنة 2010، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بـ 10.2%، وحسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودت التوسع النقدي خلال تلك الفترة ما أدى إلى نمو كبير لقروض الاقتصاد وزيادة معتبرة للموجودات الخارجية التي بلغت خلال السداسي الثاني من سنة 2011 زيادة بـ10.36% وهذا ما يوضح صلابة الوضعية المالية الخارجية .

عرفت الموجودات الخارجة نهاية ديسمبر 2013 ما قيمته 15225.16 مليار دينار مقابل 19439.79 مليار دينار سنة 2012، و4742.67 مليار دينار نهاية جوان 2013 مقارنة بسنة 2012 التي بلغت 4287.64 مليار دينار، و3726.51 مليار دينار في ديسمبر 2013 في حين قدرت قروض الدولة خلال سنة 2014 ما قيمته 3428.1 مليار دينار.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال (2010–2014): من خلال هذا التطور سيتم التطرق إلى تحليل أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة:

أ– معدل إعادة الخصم: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة(2010–2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 19.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت طيلة السنوات من 2010 إلى سنة 2014.

ب– الاحتياطي الإجباري: والجدول الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2010-2014):

الجدول رقم (12): تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2010–2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإجباري %	9	9	11	12	12

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري بلغ سنتي 2010 و2011 نسبة 9% ليرتفع سنة 2012 إلى 11%، كما تم تعديل معاملها نحو الارتفاع في منتصف ماي 2013 ليبلغ 12% وكل ذلك قصد تعزيز دور السياسة في التحكم، وفي سنة 2014 بقي ثابتا عند 12%.

المطلب الرابع: مسار السياسة النقدية 2015–2017

عرفت الفترة 2015– 2017 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى انخفاض في فائض السيولة خلال هذه الفترة إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم اتجهت، نحو استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.[1]

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها مع تحليل تطور أدوات السياسة النقدية.

أولا: تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2015– 2017)

أ- **تحليل تطور الكتلة النقدية:** ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015– 2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M_1	M_2	أشباه النقود
2015	9261.1	13704.5	4443.4
2016	9407.0	13816.3	4409.3
2017	**10266.1**	**14974.6**	**4708.8**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2017، جويلية 2018، ص148.

عرفت سنتي 2015 و2016 نمو ضعيف أو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 حيث بلغ هذا النمو سنة 2015 (0,13%)، وهذا راجع للانخفاض القوي لودائع لأجل لقطاع المحروقات، أما في سنة 2016 بلغ نمو الكتلة النقدية M2 (0,79%) ومصدر هذا الانخفاض يكمن في ودائع القطاعات خارج المحروقات بنسبة (-3.2%) بينما ارتفعت

[1]- بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر**، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 129.

ودائع قطاع المحروقات بنسبة (2,6%)، أما في سنة 2017 نمت الكتلة النقديةM2 بـ (8,3%) وهذا راجع للارتفاع القوي لودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بنسبة 20,1% مقابل (6,8%) لودائع لأجل.

ب– تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015– 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2015	567.5	7277.2	15375.4
2016	2682.2	7909.9	12596.0
2017	4691.9	8880.0	11227.4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 10.

عرفت صافي الموجودات الخارجية تقلصا قويا بنسبة (18,1%) منتقلة من 15375,4 مليار دينار في 2015 إلى 12596,6 مليار دج سنة 2016، أما سنة 2017 كانت نسبة التقلص 10,9% حيث بلغ صافي الموجودات الخارجية 11227,4 مليار دينار، وهو ما يمثل عموما في ظرف يتميز باستقرار شبه كلي لقيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، وفي سنة 2016 عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 37,2% منتقلة من 567,5 مليار دينار سنة 2015 إلى 2682,2 مليار دينار سنة 2016 تحت أثر تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر وارتفاع لمستحقات المصارف على الدولة، أما في سنة 2017 عرفت ارتفاعا من جديد قدره 74,9% منتقلا من 2682,2 مليار دج سنة 2016 إلى 4691,9 مليار دينار سنة 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، كما نلاحظ تزايد مستمر لقروض الاقتصاد خلال سنة 2017 بـ 12,3% بـ مقابل 8,4% في 2016 بالغة 8880,0 مليار دينار.

ثانيا: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015– 2017

أ. معدل إعادة الخصم: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015– 2017

السنة	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم %	4	3.5	3.75

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم بلغ سنة 2015 ما قيمته 4% لينخفض إلى3,5% سنة 2016 حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017 .

ب– الاحتياطي الاجباري: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2015 –2017

الوحدة: %

السنة	2015	2016	2017
معدل الاحتياطي %	12	8	4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي الإجباري بلغ 12% في سنة 2015 لينخفض سنتي 2016 و2017 بمعدل 8% و4% على التوالي.

المطلب الخامس: تقييم أهداف السياسة النقدية في الجزائر

في ظل قانون النقد والقرض 90/ 10، فإن السياسة النقدية تعتبر أداة هامة بيد السلطة لتحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا .

أولا: تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون والقرض 90–10، والذي تضمنه أيضا الأمر 11–03 المؤرخ في 26 أوت 2003[1]، أن النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر منها داخلية (تقلبات سعر برميل البترول وسعر الصرف في السوق الدوالي)، مما جعل دور السياسة النقدية هو امتصاص فائض السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم التي تقع عائقا أمام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[2] ، ويقاس معدل النمو بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام، وعرف هذا الاخير تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث سجلت الفترة من 2001 إلى 2004 نمو منتظم للاقتصاد الذي لوحظ إنعاشه سنة 2011 والذي تأكد سنتي 2002 و2003، وتواصل سنة 2004 حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2003 بنسبة 6,9% وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي وكذا قطاع المحروقات، الذي كان المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وفي سنة 2005 استمر الانخفاض إلى أن وصل 2% سنة 2006، وقد سجل معدل النمو خارج المحروقات 6,1% سنة 2008 مقابل 6,3% سنة 2007 نتيجة الاستثمارات في قطاع المحروقات، ومقابل ذلك نسبة القطاعات الأخرى من مجموع الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية

[1]– حورية موقاري، مرجع سابق، ص132.

[2]– موسى بوشنب، مرجع سابق، ص98.

سنة 2009 وهذا يعود لانعكاس الاهتمام والأولوية المعطاة من قبل السلطات العمومية لهذا القطاع لضمان الوسائل التنظيمية والمالية بزيادة نفقات تجهيزات الدولة وتطوير المنشأة القاعدية [1].

شهد معدل النمو تحسين ملحوظ خلال الفترة 2001- 2014 إلا أنه لازال هشا بسبب الاعتماد على القطاع المحروقات الذي تميز بالتذبذب وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا [2].

وبالرغم من الوضع الصعب الذي عاشته الجزائر إثر انخفاض عائداتها البترولية فقد حققت معدلات نمو معتبرة خلال السنوات 2015، 2016، 2017، مقارنة مع السنوات المالية فقد بلغ نموها خلال هذه السنوات على التوالي 4%، 3,5%، 3,7% .

ثالثا: التحكم في التضخم

لقد تعزز دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار من أجل ضمان الاستخدام الفعال لأدوات السياسة النقدية قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجلات دورية حيث وضع مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية[3]، في الوقت الذي كان فيه الهداف الوسيط للسياسة النقدية خلال السنوات 1994- 1998 ممثلا بصافي الاصول الداخلية لبنك الجزائر[4].

إن قدرة السلطات النقدية في معالجة التضخم يعود إلى السياسة النقدية الصارمة التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي بضبط نسب معدل الفائدة ونسب إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري وغيرها، أي اتباع سياسة متشددة في إدارة الطلب، حيث كان لهذه السياسة فضلا في تراجع معدلات التضخم[5].

في بداية الألفية الثالثة شهد معدل التضخم تذبذبا ملحوظا بارتفاع وانخفاض لهذا الأخير حيث بلغ سنة 2001 (4,2%) وهذا ما صاحبه ارتفاع الكتلة النقدية بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم أنخفض في سنة 2002، ثم ارتفع في سنتي 2003 و 2004، وابتداء من سنة 2006 إلى غاية سنة 2009 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي

[1]- إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000– 2009**، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2012، ص182.

[2]- عبد الجليل شليق، **التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2014 دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2018، ص 183.

[3]- مصطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008، ص 119.

[4]- محمد لكصاصي، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص12.

[5]- موسى بوشنب، مرجع سابق، ص 98.

أقرته الحكومة لاستكمال البرنامج الأول حيث نجم عنه زيادة النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، كما تميزت هذه السنوات بالنمو القوي في الكتلة النقدية، ويعود ذلك إلى سياسة التمويل بالعجز التي انتهجتها الحكومة أثناء تنفيذ برامجها الاقتصادية الموجهة لدعم النمو.

أما خلال السنوات الأخيرة من 2010 إلى غاية 2017 شهدت أيضا تذبذب بارتفاع وانخفاض وأعلى نسبة سجلت خلال هذه الفترة كانت في سنة 2012 حيث بلغت 8,9%، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات، وهكذا فإن الاستقرار النسبي لمعدلات التضخم طيلة الفترة المدروسة يؤكد قدرة وفعالية السياسة النقدية في رسم هدف تحقيق استقرار الأسعار، وذلك بقيام بنك الجزائر بتطبيق سياسة نقدية حذرة بإدخال تقنية استرجاع السيولة ووضعه لسياسة نقدية تسمح بشكل دائم بامتصاص فائض السيولة الهيكلي في السوق النقدية[1].

رابعا: تحقيق التوازن الخارجي

تظهر فعالية السياسة النقدية في بلوغ هدف التوازن الخارجي من خلال قدرتها على تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وباعتبار أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف فإن فعالية السياسة النقدية تبقى نسبية في الحفاظ على استقرارها.

خلال سنوات الألفية الثالثة حقق ميزان المدفوعات فائضا مستمرا متزايدا باستثناء سنتي 2001 و2002 التي عرفت فيها تراجعا، وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، الذي ترتب عنها زيادة حصيلة ايرادات الصادرات، واستمر الفائض في الارتفاع خلال السنوات من 2005 إلى 2008 وهذا بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات وهذا ما انعكس ايجابا على الميزان التجاري، أما سنة 2009 سجلت تراجعا كبيرا في رصيد ميزان المدفوعات، وذلك بسبب الأثر الكبير للصدمة الخارجية، ولكن تراكم الاحتياطات الرسمية لأسعار الصرف ساهم بشكل واسع بالحد من خطر العدوى المالية الخارجية وهو ما جسده التحسن الجديد لرصيد ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2010، إذ تجاوز مستوى احتياطات الصرف الرسمية للجزائر في نهاية 2010 واستقرار الدين الخارجي بعد تحسين الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية الخارجية، وتميزت سنتي 2011 و 2012 بتعزيز قابلية استمرار ميزان المدفوعات الخارجية حيث كان أداء ميزان المدفوعات أقل شئنا في 2013 وهذا راجع إلى الارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقليص الصادرات من المحروقات[2] ، أما خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017 لوحظ عجز في ميزان المدفوعات وهذا بسبب التراجع الحاد لاحتياطات الرسمية للصرف[3].

[1]– محمد لكصاصي، مرجع سابق، ص 27.

[2]– موسى بوشنب، مرجع سابق، ص 103.

[3]– بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص48.

المبحث الثاني: تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة

مع تزايد حجم البطالة وانتشارها في جميع المناطق البلاد حيث انتقلت من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية ونظرا للهوة المتزايدة بين عدد سكانها وبين نموها الاقتصادي العام أولت الجزائر اهتمامها الكبير لمشكلة التشغيل والبطالة محاولة التحقيق من شدتها باتباع مختلف السياسات والآليات لمواجهة هذه المعضلة.

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر

بقيت البطالة الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، لما لهذه الظاهرة من تأثير على نفسية الفرد باعتبارها مشكلة في كل المجتمعات عندما يفشل النظام الاقتصادي في توفير فرص عمل دائمة لجميع أفراد الفئة النشطة، كما يعتبر استمرارها وتفشيها مصدر التوترات الدائمة .

وعليه يمكن توضيح تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001- 2017 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	27.3	25.66	23.72	17.65	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نقوم بعرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

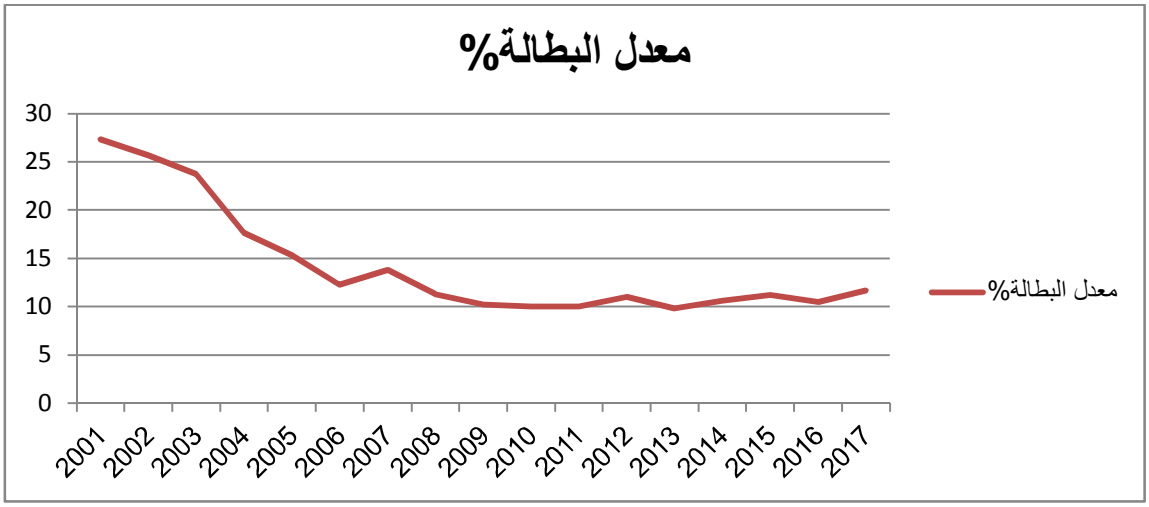

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (17)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن نسبة البطالة خلال الفترة الممتدة من 2001- 2004 عرفت تراجعا محسوسا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ عدد البطالين عام 2001 ما يقارب حوالي 2,3 مليون عاطل عن العمل

بنسبة 27,3 %، لينخفض عدد البطالين 1,6 مليون سنة 2004 بنسبة 17,65 %، وكان هذا نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة الذي تزامن مع ارتفاع اسعار البترول، الذي مكن الحكومة من تسطير هذا البرنامج لتوظيف مناصب شغل وخاصة تلك الموجهة للشباب وبالتالي تراجع البطالة .

ونلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 تواصل انخفاض معدل البطالة حيث تم استحداث حوالي 1,5 مليون منصب عمل خلال تلك الفترة، ما نتج عنه انخفاض معدل البطالة إلى ما يقارب 10,2% سنة 2009 بعد أن قدر سنة 2005 بـ 15,3% وهذا التراجع في معدلات البطالة راجع لتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان استكمالا لمواصلة الإنجازات المحققة في البرنامج الأول، مما ساعد ديمومة النمو والتنمية ويظهر ذلك جليا من خلال الانخفاض في معدلات البطالة .

أما الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 شهد تسجيل معدلات البطالة لمستويات ثابتة تقريبا، حيث أنه بالرغم من خلق حوالي 1 مليون منصب عمل بين سنتي 2010 و 2013 إلا أن حجم النشاط من اليد العاملة ارتفع بنفس النسبة كما أن مناصب العمل لسنة 2014 بلغ فقط 0,5 مليون منصب وتعد سنة 2013 الافضل كمعدل بطالة بـ 9,8% خلال هذه الفترة، وهذا لأن برنامج توطيد النمو المطبق في تلك الفترة لم يؤثر بشكل كاف على معدل البطالة رغم أن قيمة ما تم إنفاقه تتجاوز بكثير ما تم اقراره في البرنامج التكميلي لدعم النمو .

أما الفترة الاخيرة الممتدة من سنة 2015 إلى 2017 عادت نسبة البطالة إلى الارتفاع حيث شهدت سنة 2015 ارتفاع في معدل البطالة بنسبة 11,2% على المستوى الوطني مسجلا بذلك ارتفاع بلغ 0,6 مقارنة بسنة 2014، رغم تطبيق برنامج الاستثمارات الذي جاء استكمالا للبرامج السابقة ويعزى هذا الارتفاع إلى الاجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة والمتمثلة في تجميد التوظيف مؤقتا باستثناء بعض القطاعات الحساسة كالتعليم والصحة وهذه الاجراءات جاءت نتيجة لانخفاض اسعار المحروقات مع نهاية 2014 .

المطلب الثاني: سياسة التشغيل والحد من البطالة

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل وذلك بوضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.

ويمكن تعريف سياسة التشغيل في الجزائر على أنها جميع البرامج والاجهزة والتي أنشئت بغرض ادماج البطالين في سوق الشغل[1].

كما تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والاليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة. وتمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة، اذ أن

[1]– سلطان بلغيث، مرجع سابق، ص30.

التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة. ومن بين البرامج والاجهزة التي سخرتها الجزائر من أجل مكافحة البطالة نذكر ما يلي:

أولا– برامج وسياسات التشغيل المعتمدة على تمويل الدولة:

1– برامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الادماج المهني(DAIP): في جوان 2008 شرع في تنفيذ اجراءات جديدة للمساعدة على الادماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، هذا الجهاز تتكفل به الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديريات الولائية للتشغيل وتتمثل اهداف هذا الجهاز في تشجيع الادماج المهني لطالبي العمل المبتدئين، سواء كانوا من فئة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي أو الشباب خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني، وحتى الشباب بدون تكوين تأهيلي، بموجب هذا الاجراء فان اصحاب المؤسسات المشغلة لليد العاملة ستستفيد من مساهمة الدولة في الاجر الاصلي للشباب الذي يتم تشغيله لمدة ثلاث سنوات من 12 ألف دج في السنة الأولى كما ستغطي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي هذا الاجر بـ 10000 دج، في السنة الثانية وبـ 8000 دج في السنة الثالثة من عقد العمل الذي يحوزه الشباب حاملي الشهادات، إن مثل هذا الاجراء اذا ما تم احترام تطبيقه من طرف اصحاب المؤسسات سوف تكون له نتائج كبيرة في خلق مناصب عمل جديدة من شأنها التخفيف الملموس لمشكلة البطالة[1].

2– برامج عقود ما قبل التشغيلCPE : يعتبر من بين أهم البرامج المطبقة حاليا وهو موجه للإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة. دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم 402/ 98 المؤرخ في 02/ 12/ 1998 وهو برنامج يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع ادماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال امكانية الحصول على فرصة اكتساب تجربة مهنية من خلال ابرام العقد ما قبل التشغيل وهو ما يساعدهم على الادماج المهني النهائي لدى اصحاب العمل والمتمثلون في كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة. في إطار هذا البرنامج تتكفل الدولة بالأجور الاساسية وتكاليف التأمين الاجتماعي للمدمجين طيلة مدة العقد، ويمكن للمستفيد الاستفادة من علاوات العمل، ومنذ دخول هنا البرامج حيز التنفيذ تم توفير 6614 منصب عمل سنة 2001 ليصل سنة 2009 لـ 21929 منصب عمل وهو ما ساهم بالتخفيف من البطالة[2].

3– برامج التشغيل الفصلية ذات المنفعة المحلية (ESIL): وهو يعد بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، ويتلخص هذا البرامج في إدماج الشباب البطال، الذين لا يحوزون على مؤهلات أو الذين يمتلكون مؤهلات بسيطة وتتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة، وترمي هذه الترتيبات إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الادارة لمدة تتراوح بين ثلاثة اشهر و12 شهرا، وتتولي

[1]– سعودي عبد الصمد، **تقيم برامج الاستثمارات العمومية انعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر2001–2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية** ،جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر، 2016، ص ص274–275.

[2]– فراكشة سفيان، **التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة**، العدد الخامس، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، ص 294.

توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي[1].

4– برامج الاشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة :(HIMO. TUP)أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ادماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية، وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل وتخص العناية شبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات وغير ذلك[2].

ثانيا– برامج وسياسات التشغيل المعتمدة على المبادرات الخاصة:

تتمثل في تلك البرامج التي تعتمد على وضعية اخرى في الإدماج، وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهما الخاص، وهنا من خلال هياكل كل من جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالةANAC ، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .ANDI

1– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ : أنشئت في سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل. وفي إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6,677 مؤسسة مصغرة من خلالها تم توفير 18,980 منصب شغل إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تتم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6,567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69,437 مشروع التي حازت عليها الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع جهاز دعم تشغيل الشباب لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.[3]

2– جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1999 ويعتبر كأداة لمكافحة البطالة ذلك أنه موجه لكل شخص عاطل عن العمل ويتراوح السن بين 18 إلى 60 سنة حيث يشمل منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب لمدة 5 سنوات، وفي سنة 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم 14/ 4 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص، تهدف

---

[1] – سعودي عبد الصمد، مرجع سابق، ص ص 275– 276.

[2] – دحماني محمد أدرويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، أطروحة لدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بالقايد –تلمسان–، الجزائر، ص 222 .

[3] – فضيلة عاقلي، **البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)**، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 11، على الموقع الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/ بتاريخ2019/04/11 على الساعة 12:30.

إلى تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة عن طريق تدعيم اصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم وكما تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها.[1]

3– الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC : يعمل هذا الجهاز على إعادة ادماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وقد دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2004 اذ سمح بالاحتفاظ بـ 1,837 منصب شغل، وفي نفس السنة كرس هذا الجهاز امكانية تموين أنشطة العاطلين عن العمل، الذين يتراوح سنهم ما بين 35 إلى 50 سنة والذي سمح بتوفير 20,642 ملف. وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات، وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب اقتصادية.[2]

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عملية تسريح العمال .

4– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI : شهدت الوكالة التي انشأت في إطار الاصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، تتولى المهام التالية :[3]

1– تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية .

2– تطلع المستثمرين من خاصة خلال موقعها على الأنترنت وركائزها الوعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسب ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر والخارج .

3– تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.

4– تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعينة (الجمارك، الضرائب ....الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.

5– تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعينة.

---

[1]– وردة علواش، **دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**، العدد 12، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، جوان 2014، ص 48.

[2]– عاقلي فضيلة، مرجع نفسه، ص 11.

[3]– دحماني محمد أدرويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، أطروحة لدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص227.

المطلب الثالث: آليات السياسة النقدية في الحد من البطالة

لبلوغ الأهداف المسطرة من قبل السلطات لنقدية يستوجب عليها إتباعها لآليات معينة لتتمكن من التأثير على المتغيرات الضرورية على النحو الذي يتم من خلاله الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، ومن بين الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها هو بلوغ التشغيل الكامل أو تحقيق معدل بطالة ما يقارب 4%، إذ تعد هذه الأخيرة هدف نهائي للسياسة النقدي وتعمل السياسة النقدية على تحقيقه من خلال آلية محددة تتمثل حسب النظرية الكنزية كما يلي:

أولا: سياسة سعر الفائدة

سعر الفائدة هي ذلك العائد على رأس المال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة وبسعر محدد حسب المدة المتفق عليها.[1]

يعد سعر الفائدة من أهم الوسائل تأثيرا على السياسة النقدية، وهنا يمكن أن نميز بين سعر الفائدة الاسمي (السعر المعلن عنه في البنوك التجارية) وسعر الفائدة الحقيقي الذي تتحصل عليه من خلال طرح سعر الفائدة الاسمي من معدل التضخم، ويمكن إدراج معدل الفائدة الحقيقي كمتغير مفسر للبطالة باعتبار أنه محدد من محددات الاستثمار[2]، إذ يتحكم هذا الأخير بدوره في مستويات التشغيل الذي يؤثر بصفة مباشرة على معدلات البطالة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ومن أجل معالجة هذا الأخير تلجا السياسة النقدية إلى إتباع السياسة النقدية توسعية الهدف منها هو زيادة العرض النقدي ما ينجز عنه انخفاض في معدلات الفائدة مما يشجع ذلك على زيادة حجم الاستثمار ليؤثر هذا ايجابيا بزيادة حجم الإنتاج الذي يساهم بدوره في زيادة مستوى التشغيل ومنه تخفيض حجم البطالة، ويمكن توضيح تغير أسعار الفائدة في تخفيض حجم البطالة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (18): أثر تغير أسعار الفائدة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

السنة	معدل الفائدة %	عدد العمال	معدل البطالة %
2001	10.03	23696000	27.3
2002	7.18	3254000	25.66
2003	-0.19	4322000	23.72
2004	-3.78	5981000	17.65
2005	-6.99	6228000	15.3
2006	-2.32	6517000	12.3
2007	1.48	6771000	13.8

[1]– باصور كمال، **أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي– بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000–2012)**،مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6، جامعة يحي فارس– المدية، جوان 2016، ص 61.

[2]– دحماني محمد أدرويش، ناصور عبد القادر، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ورقة بحثية، ص ص 84،85.

11.3	7002000	-6.38	**2008**
10.2	9472000	21.61	**2009**
10	9736000	-9.96	**2010**
10	9599000	-8.66	**2011**
11	1017000	0.48	**2012**
9.8	10788000	8.07	**2013**
10.6	10239000	8.31	**2014**
11.2	10594000	15.60	**2015**
10.5	10845000	7.08	**2016**
11.7	10859000	7.05	**2017**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصاء
- تقارير مختلفة من بنك الجزائر

نقوم بعرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): أثر تغير أسعار الفائدة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

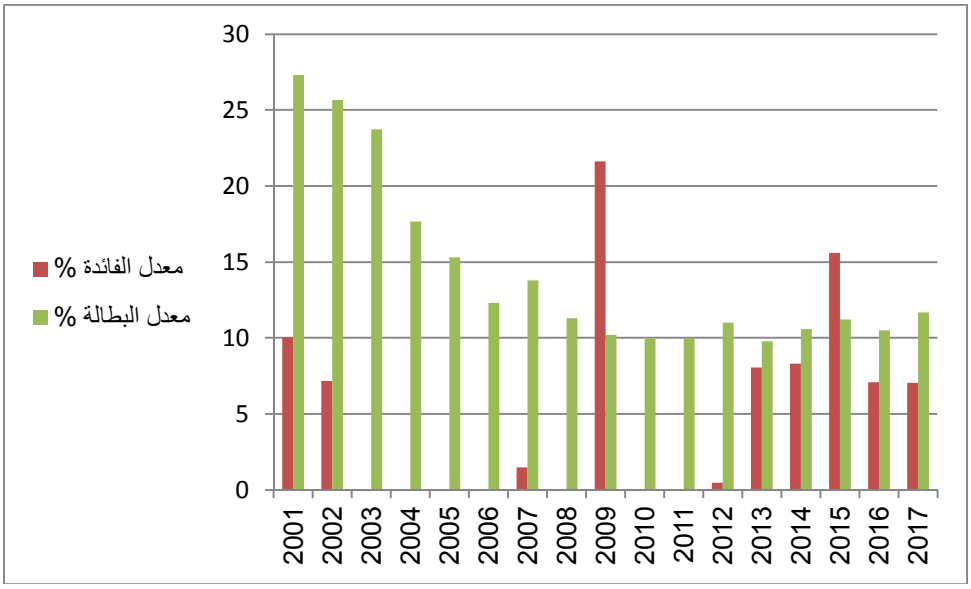

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 18

من خلال الجدول والشكل نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2008 شهدت معدلات الفائدة انخفاضا ملحوظا مما ساهم في ارتفاع عدد العمال في تلك الفترة وانخفاض نسب البطالة بصفة تدريجية أما خلال سنة 2009 عرفت نسبة البطالة ارتفاعا محسوسا نظرا لأن تلك الفترة شهدت معدل بطالة مرتفع ما أدى بالحكومة لرفع معدل الفائدة من أجل امتصاص السيولة الزائدة وتخفيض حجم التضخم أما خلال الفترة من 2010 إلى 2017 عاودت معدلات الفائدة بالانخفاض ما أثر ذلك ايجابيا لزيادة عدد العمال وبالتالي تخفيض معدلات البطالة وهنا يمكن القول بأن معدلات الفائدة المنخفضة لها أثر في التخفيض من معدلات البطالة.

ثانيا: سياسة الاحتياطي الإجباري

يقصد بالاحتياطي الاجباري اجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي على شكل احتياطي سائل[1].

يستعمل الاحتياطي الاجباري بالتحكم في نمو معدل البطالة بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق قيام البنك المركزي باستخدام هذه السياسة عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري لدى البنوك التجارية مما يساهم ذلك في انخفاض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على الاقتراض[2]، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الانتاج وبالتالي زيادة نسبة التشغيل ما يؤدي هذا إلى تخفيض معدل البطالة، كما تعتبر هذه الأداة من أفضل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على العرض النقدي[3]، ويمكن توضيح تأثير تغير نسبة الاحتياطي الاجباري في تخفيض حجم البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): أثر تغير معدل الاحتياطي الاجباري على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001–2017

السنة	معدل الاحتياطي الاجباري%	عدد العمال	معدل البطالة %
2001	3	23696000	27.3
2002	4.25	3254000	25.66
2003	6.25	4322000	23.72
2004	6.5	5981000	17.65
2005	6.5	6228000	15.3
2006	6.5	6517000	12.3
2007	6.5	6771000	13.8

[1]– باصور كمال، مرجع سابق، ص55.

[2]– حاجي سمية، مفتاح صالح، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات 1990– 2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، جامعة الوادي، ص 61.

[3]– رشيد سالمي، أسامة بوشريط، **أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، جامعة المدية ، الجزائر، 2016، ص 96.

11.3	7002000	8	**2008**
10.2	9472000	8	**2009**
10	9736000	9	**2010**
10	9599000	9	**2011**
11	1017000	11	**2012**
9.8	10788000	12	**2013**
10.6	10239000	12	**2014**
11.2	10594000	12	**2015**
10.5	10845000	8	**2016**
11.7	10859000	4	**2017**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

– الديوان الوطني للإحصاء

– تقارير مختلفة من بنك الجزائر

نقوم بعرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): أثر تغير معدل الاحتياطي الاجباري على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001–2017

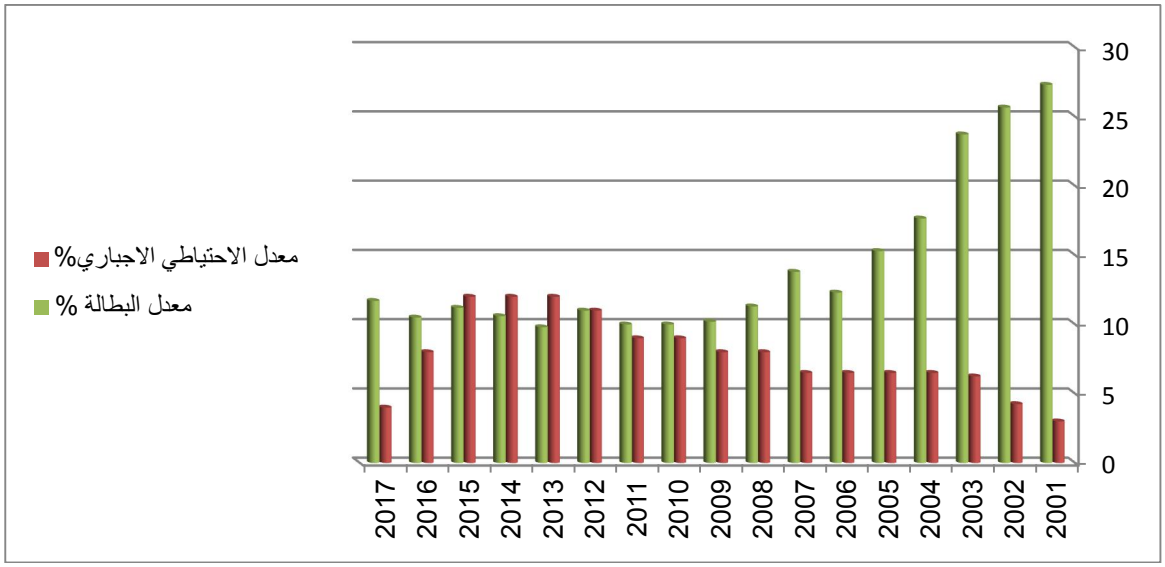

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 19

نلاحظ من خلال الجدول والشكل خلال الفترة من 2001 إلى 2002 كان معدل الاحتياطي الاجباري منخفض بنسب معتبرة ما ساهم في الرفع من معدلات التشغيل أما انطلاقا من الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2016 شهد معدل الاحتياطي الاجباري ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة نظرا لتوجيه السياسة النقدية نحو محاربة

التضخم ليعود معدل الاحتياطي الاجباري إلى الانخفاض خلال فترة 2017 وهنا يمكن القول بأن معدل الاحتياطي الاجباري لم يكن له أثر في تخفيض معدلات البطالة خلال هذه الفترة نظرا لتوجيهات السلطة نحو تخفيض معدل التضخم.

ثالثا: سياسة إعادة الخصم

يقصد بسعر إعادة الخصم نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها والاقتراض منه بصفة المقرض الاخير[1]، ويلعب معدل إعادة الخصم تأثيره على معدلات الفائدة على مستوى البنوك التجارية ذلك أن هذا الاخير يحدد أسعار الفائدة للعملاء بالأخذ بعين الاعتبار سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي والذي يعتبر المسؤول عن خصم هذه الديون. إذ يستخدم البنك المركزي هذه السياسة كوسيلة غير مباشرة للحد من البطالة وذلك عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم باتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية من عند البنك المركزي ومن ثم تخفيض تكلفة إعادة تمويله للبنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم مما يشجع ذلك البنوك التجارية على تحويل جزء من الأوراق التجارية والسندات المتمثلة في القروض إلى نقود قانونية لتزود بذلك امكانات البنوك في خلق النقود والودائع ومن ثم زيادة حجم الائتمان نتيجة لذلك سيكون على البنوك التجارية خفض معدلات الفائدة الممنوحة للعملاء عن طريق تخفيض سعر الخصم مما يحفز الاستثمار والطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج وهذا بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل ومنه تخفيض حجم البطالة، ويمكن توضيح تأثير تخفيض سعر إعادة الخصم في تخفيض حجم البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20): أثر تغير معدل اعادة الخصم على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

السنة	معدل اعادة الخصم%	عدد العمال	معدل البطالة %
2001	6	23696000	27.3
2002	5.5	3254000	25.66
2003	4.5	4322000	23.72
2004	4	5981000	17.65
2005	4	6228000	15.3
2006	4	6517000	12.3
2007	4	6771000	13.8
2008	4	7002000	11.3
2009	4	9472000	10.2
2010	4	9736000	10

[1]– باصور كمال، مرجع سابق، ص 55.

10	9599000	4	**2011**
11	1017000	4	**2012**
9.8	10788000	4	**2013**
10.6	10239000	4	**2014**
11.2	10594000	4	**2015**
10.5	10845000	3.5	**2016**
11.7	10859000	3.75	**2017**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصاء
- تقارير مختلفة من بنك الجزائر

نقوم بعرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): أثر تغير معدل اعادة الخصم على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

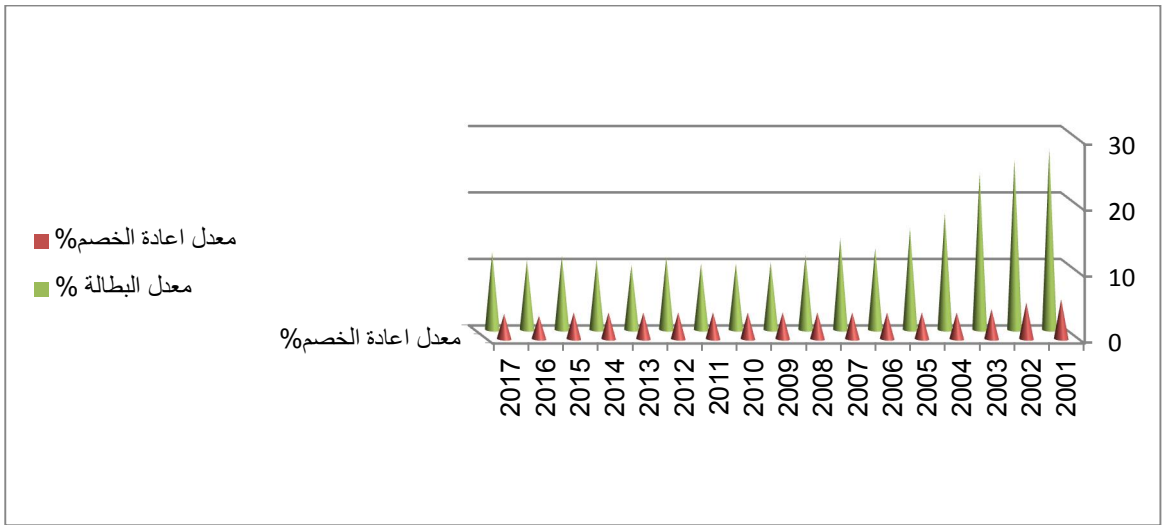

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (20)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل عند تتبع نسبة معدل إعادة الخصم خلال السنة الأولى اين بلغ معدل الخصم ما قيمته 6% حيث بلغ عدد العمال 23696000 عامل ونسبة بطالة تقدر بـ 27,3%، أما خلال سنة 2002 انخفض معدل إعادة الخصم اين ساهم بالرفع في عدد العمال مما أدى ذلك إلى تقليص معدل البطالة أما خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2016 أين سجل معدل إعادة الخصم نسبة ثابتة قدرت بـ 4% ساهم برفع عدد العمال حيث تقدر سنة 2013 أعلى نسبة توظيف خلال هذه الفترة حيث بلغ عدد العمال 10788000 عامل ما

ساهم بخفض معدل البطالة حيث قدر بـ 9,8% وهو أقل نسبة بطالة مسجلة خلال فترة الدراسة أما خلال الفترة 2016- 2017 سجل أيضا ارتفاع في عدد العمال وهذا راجع لانخفاض معدل إعادة الخصم، ومن هنا نستنتج أن تخفيض معدل إعادة الخصم له أثر في تخفيض معدل البطالة.

رابعا: سياسة السوق المفتوحة

نعني بسياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية والمالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية[1]، ويمكن استخدام هذه السياسة بطريقة غير مباشرة للحد من البطالة وذلك عن طريق دخول البنك المركزي للسوق المالية كمشتري للأوراق المالية، فإنه بذلك يؤثر على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، بقيامه بتسديد قيمة الأوراق المشتراة بشيكات مسحوبة عليه من قبل البائعين، سواء كانوا أفراد أو بنوك تجارية والتي تودع في الحسابات الخاصة لدى البنوك ليرتفع تبعا لذلك رصيدها من الاحتياطات النقدية وبالتالي تزداد قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، مما يساهم في زيادة الإنتاج لينعكس ذلك الأثر مباشرة على زيادة حجم التشغيل[2]، وهذا بدوره يخفض من حجم البطالة، ويمكن توضيح تأثير سياسة السوق المفتوحة في تخفيض معدلات البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): أثر تغير الكتلة النقدية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

السنة	الكتلة النقدية M2	عدد العمال	معدل البطالة %
2001	2473.5	23696000	27.3
2002	2901.5	3254000	25.66
2003	3299.5	4322000	23.72
2004	3644.4	5981000	17.65
2005	4070.5	6228000	15.3
2006	7827.6	6517000	12.3
2007	5994.6	6771000	13.8
2008	6956.0	7002000	11.3
2009	7178.7	9472000	10.2
2010	8162.8	9736000	10
2011	9929.2	9599000	10
2012	11015.1	1017000	11

[1]- باصور كمال، مرجع سابق، ص 55.

[2]- ليلى اسمهان بقبق ، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية** – دراسة قياسية –، رسالة دكتوراه ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 29.

2013	11941.5	10788000	9.8
2014	13663.9	10239000	10.6
2015	13704.5	10594000	11.2
2016	13816.3	10845000	10.5
2017	14974.6	10859000	11.7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

– الديوان الوطني للإحصاء

– تقارير مختلفة من بنك الجزائر

نقوم بعرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): أثر تغير الكتلة النقدية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

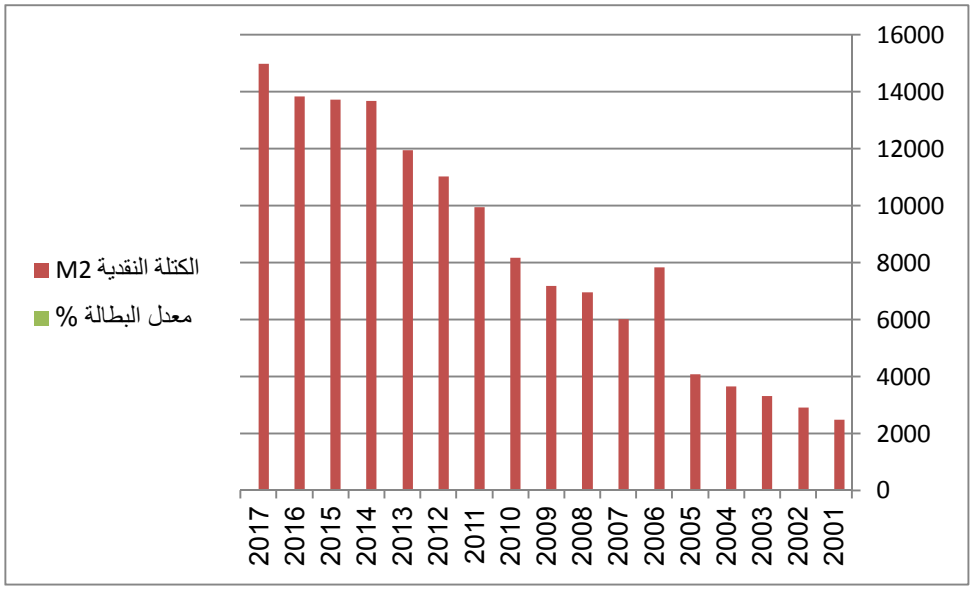

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (21)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2006 ساهم الارتفاع المتواصل في العرض النقدي انخفاض معدلات الفائدة مما رافقه زيادة في مستويات التشغيل وبالتالي التخفيض من حجم البطالة لتتواصل عملية الارتفاع في حجم الغرض النقدي خلال الفترات اللاحقة إلى غاية سنة 2017 ليساهم هذا الارتفاع في تخفيض معدلات البطالة مما أثر هذا ايجابا على مستويات التشغيل بالارتفاع وبالتالي تخفيض حجم البطالة ومنه يمكن أن نقول بأن سياسة السوق المفتوحة لها أثرها البالغ في الحد من البطالة.

المطلب الرابع: تقييم السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل

يمثل هدف التشغيل الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدل البطالة، ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المعضلة لابد عليها أن تخلق ما بين 250 و300 ألف منصب شغل جديد سنويا للحفاظ على مستويات منخفضة، أما إذا أرادت التخلص منها نهائيا فيتعين عليها توفير ما بين 700 و750 ألف منصب شغل جديد سنويا .

لم تساهم السياسة النقدية قبل بداية الألفية الثالثة ولا سيما خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل، وهذا ما تبرره السياسة النقدية الانكماشية المطبقة إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مما انعكس بالسلب على الاستثمار والعمالة، ومعدل النمو الاقتصادي، وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع الألفية الثالثة بسبب الآثار التي خلفتها برامج الاصلاح الاقتصادي التي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي[1] .

الجدول رقم (22): تطور نسب التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

السنة	نسبة التشغيل %	السنة	نسبة التشغيل%
2001	29.8	**2010**	37.6
2002	30.1	**2011**	36
2003	30.4	**2012**	37.4
2004	34.7	**2013**	39
2005	34.7	**2014**	36.4
2006	37.2	**2015**	37.1
2007	35.3	**2016**	36.7
2008	37	**2017**	36.1
2009	37.2		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على

-الديوان الوطني للإحصاء

نقوم بعرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

[1]- موسى بوشنب، مرجع سابق، ص ص96-97.

الشكل رقم (08): تطور نسب التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001–2017

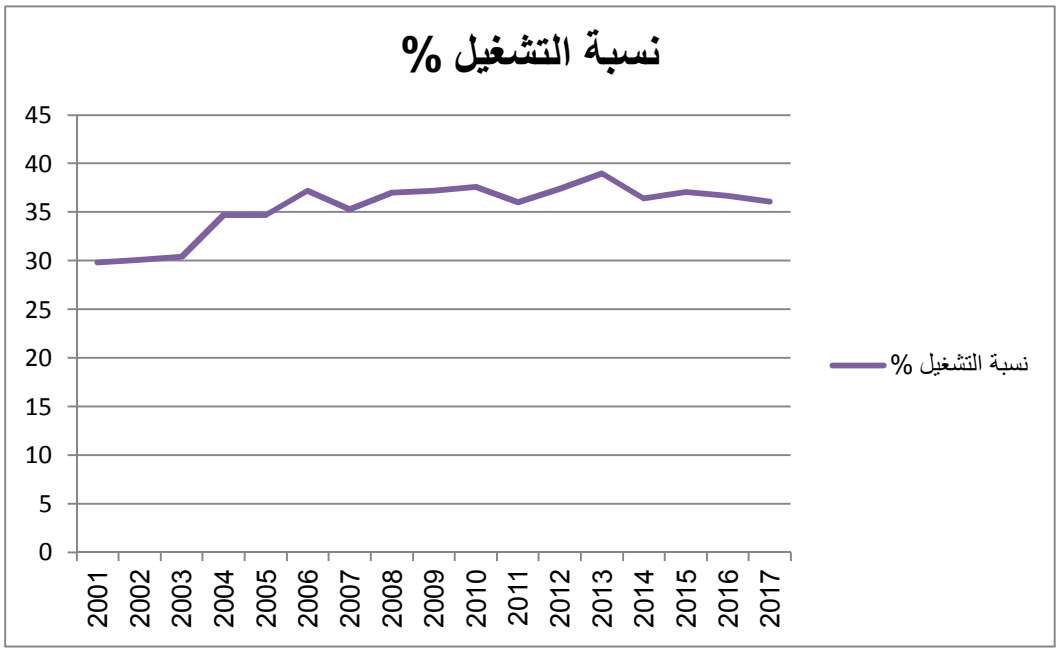

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 22

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن نسبة التشغيل خلال الفترة الممتدة من 2001الى 2010 عرفت نسبة التشغيل تزايد محسوسا مقارنة بالسنوات الماضية حيث انتقلت من 8،29%سنة 2001 إلى 6،37خلال سنة 2010ويعود ذلك إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو واللذان تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول ،أما خلال سنة 2011عرف تراجعا طفيفا ليواصل التحسن في الارتفاع في السنة الموالية إلى غاية سنة 2015 حيث بلغ سنة 2013نسبة 39% وهي تعد اكبر نسبة من حيث التشغيل خلال هذه الفترة وذلك لتطبيق برنامج لا يقل أهمية عن البرنامج السابقة وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو ، أما خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2017 عرف معدل التشغيل تراجع طفيف بسبب الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة في تجميد التوظيف مؤقتا باستثناء بعض القطاعات الحساسة وهذا نتيجة لتراجع أسعار المحروقات ، ومن هنا يمكن القول بان السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة لم يكن لها دور فعال في زيادة مستويات التشغيل بسبب توجهاتها الانكماشية حيث كانت تهدف لامتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها غير المباشرة ، بالإضافة إلى نقص الاستثمارات وطول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات العمومية وكذا عدم توفر المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مضافا إليها عدم تشجيع الاستثمار بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو وزيادة التشغيل بتوفير مناصب شغل .

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل من خلال المبحث الأول مسار السياسية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017، حيث ساهم قانون النقد والقرض 90 – 10 بإعطاء البنك المركزي الاستقلالية الكافية لتمكينه من التحكم في مختلف الاختلالات الاقتصادية ومصاحبة للتطورات الاقتصادية فبفضل الإصلاحات التي مست جهازه أصبح للسياسة النقدية دور فعال في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهذا نظرا لفعاليتها في تحقيق هدف استقرار الأسعار عن طريق سياسية اقتصادية كما تناولنا تقييم أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تقييم السياسية النقدية في الحد من البطالة أين تطرقنا لتطور البطالة في الجزائر فبفضل السياسية النقدية التوسعية التي اتبعتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة بإطلاقها للبرامج التنموية استطاعت توفير مناصب شغل ومنه التحقيق من حجم البطالة، كما تطرقنا لمختلف البرامج وآليات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية من أجل الحد من البطالة وأخيراً قمنا بتقسيم سياسية التشغيل في الجزائر في الحد من البطالة بحيث ارتأينا إلى أنه رغم المجهودات المتداولة من طرف السلطات النقدية في معالجتها للبطالة إلا أنها تحتاج لفعالية أكثر نظرا لتوجهاتها الانكماشية.

الخاتمـــــة العامـــــــــة

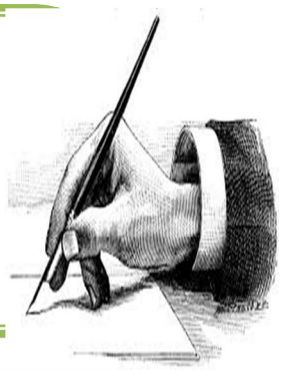

الخاتمـــة العامـــة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر السياسة النقدية على البطالة في الجزائر للفترة 2001 – 2017، وكان الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على آليات السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر، ولأجل ذلك تم إجراء دراسة تحليلية لتطور السياسة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر ومختلف الإجراءات والآليات في الحد من البطالة.

وقد تم استعراض وتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع وذلك في عدة نقاط أساسية، في البداية تم تناول مفهوم السياسة النقدية بالإضافة إلى تفسيرها في الفكر الاقتصادي حيث أقرت المدرسة الكلاسيكية بوجود سياسة نقدية محايدة لا تؤثر على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو الأجور ومعدلات الفائدة ويقتصر دورها في خلق النقود أما المدرسة الكنزية فأقرت بأن السياسة النقدية ليست محايدة والتحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فزيادة النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل.

وأخيرا المدرسة النقداوية التي أعطت اهتمامها بشكل كبير للنقود في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير وينحصر تأثيرها على الأمد الطويل بمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي كما تم الإحاطة بمختلف أهداف السياسة النقدية.

بعد ذلك تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة وأهم النظريات التي فسرتها.

وأخيرا تم التطرق لتقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

أولا–نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

نتائج الجانب النظري:

- حظيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.
- اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين للسياسة النقدية في دورها في الاقتصاد إلا أنهم يجمعون على رأي واحد ألا وهو لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة تعمل على تحقيق اهداف معينة في ظل ظروف اقتصادية معينة.
- بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول تفسيرهم للبطالة من خلال العوامل المؤثرة في سوق الشغل إلا أنهم يشتركون في نقطة واحدة هو عدم القدرة على تفسير آلية سوق الشغل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة ومستمرة.
- تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في محاربة البطالة عندما تم تطبيق سياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود مما يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي تشجع الاستثمار ومنه القضاء على البطالة بزيادة التشغيل.

- السياسة النقدية فعالة في الحد من معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم وذلك حسب الاستهدافات المطلوبة للحكومة حسب النظرية الكلاسيكية .
- للوصول إلى الهدف النهائي لابد للسياسة النقدية أن تستخدم استراتيجية مناسبة مرورا بالأهداف الأولية ثم الوسيطة ثم النهائية وذلك يؤدي الحد من معدلات البطالة.
- لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأنه غالبا ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الاهداف الأخرى وتحقيق أثار غير مرغوبة للسياسة النقدية.

نتائج الجانب التطبيقي:

- بفضل الاصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة تم إعادة الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها للحد من التضخم ودعم النمو الاقتصادي وكذلك التوازن النقدي.
- استطاعت سياسة أجهزة التشغيل في الجزائر بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة وذلك باستحداث مناصب شغل وخاصة لفئة الشباب.
- تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها(غير مباشرة) للتأثير على عر الفائدة ومن ثم على الاستثمار، هذا الأخير الذي يؤثر على البطالة.
- لم تكن السياسة النقدية فعالة خلال فترة الدراسة في تحقيق هدف التشغيل نظرا لتوجهاتها الانكماشية بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية والمتمثلة في خوصصة المؤسسات العمومية وعدم تشجيع الاستثمار بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو وزيادة التشغيل.
- بفضل البرامج التنموية التي استحدثتها الجزائر استطاعت رفع معدلات النمو ومنه تخفيض معدلات البطالة وبالتالي تخفيض معدل البطالة.
- تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها غير المباشرة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالبطالة وذلك راجع إلى عدم فعالية الادوات المباشرة نتيجة للعديد من الازمات في النظام المصرفي خاصة أزمة بنك خليفة.
- تم تحقيق معدلات بطالة منخفضة في الجزائر لكن نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية بالمحاذات مع السياسة النقدية من جهة ومن جهة أخرى اتباع تدابير ذات طابع سياسي خاصة برنامج الرئيس السابق في حملته الانتخابية، وهذا الاستقرار غير دائم نتيجة عدم استقرار الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2014.
- هناك اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بعد سنة 2014 مما أثر على مستويات التشغيل وهذا نتيجة عدم استقرار اسعار المحروقات من جهة وعدم التحكم في ادارة السياسة النقدية نتيجة الاصدار المفرط وغير مبرر للنقود في الجزائر.

ثانيا – اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "هناك أثر مباشر للسياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل سواء في الاهداف العاملة او الوسيطية او الاهداف النهائية حسب النظرية الاقتصادية من جهة، ومن جهة حسب متغيرات وظروف اقتصادية لم تتعرض لها النظرية الاقتصادية مما أدى إمكانية الحد من البطالة أو الزيادة في مشكلة البطالة".

لقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحريك النشاط الاقتصادي لارتباطها بعصب الاقتصاد وهو الجانب المالي والائتماني وان هدفها هو ضبط التداول النقدي بهدف تأمين وتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد، ومن جهة أخرى هناك آثار غير مرغوب فيها للسياسة النقدية على أهدافها واهداف السياسة الاقتصادية الكلية سواء كانت مدروسة حسب النظرية الاقتصادية الكلية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، أو حتى يكون هناك فرص نمو اقتصادي بلى فرص عمل، وهذا ما **يثبت صحة الفرضية**.

الفرضية الثانية: "تعمل السياسة النقدية على تحقيق اهداف اقتصادية خاصة بها واهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك بمجموعة من الأدوات المعروفة حسب النظرية الاقتصادية لكن يكون في ظل استقلالية السلطة النقدية في تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي الحد من مشكلة البطالة".

لقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل حيث أن أهداف هذه السياسة المعلق عنها من طرف السلطة الوصية (السلطة النقدية) تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات الشغل وأولويات التشغيل، فكان تركيزها الكلي على مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار، وان البطالة تم الحد منها نتيجة عوامل سياسية من خلال الحملات الانتخابية السابقة للرئيس السابق وعوامل مالية من خلال البرامج التنموية التي تم اعتماد سياسات مالية توسعية وكانت مناصب الشغل المتوفرة غير مستقرة لعدم استقرار العوائد المالية لتوفير الشغل وهي اسعار المحروقات، وهذا **ما ينفي صحة الفرضية**.

ثالثا– الاقتراحات:

في ضوء ما توصلت الدراسة من نتائج فإننا نضع التوصيات التالية:

- تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة هو تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم، وتسهيل وجذب الاستثمار الاجنبي، وذلك عن طريق الخفض من معدلات الفائدة وانتهاج سياسة نقدية توسعية.
- ضرورة اعطاء استقلالية اكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.
- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تأثر بشكل مباشر او غير مباشر معدل وحجم البطالة، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التحقيق من حدة البطالة.

- تفعيل السياسة الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف مختصين وخبراء أو اقتصاديين .
- وان تكون تسعى الى تحقيق اهدافها التي تنمي الاقتصاد الوطني.

رابعا– آفاق الدراسة:

نعتقد أن دراستنا لاتزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين وعليه نقترح بعض الاشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل ومن أهمها:

- أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة البطالة.
- السياسة النقدية واستهداف البطالة في الجزائر – دراسة قياسية تحليلية –.
- اشكالية تفعيل السياسة النقدية للحد من البطالة في ظل الانفتاح الاقتصادي والهجرة غير الشرعية – حالة دول شمال إفريقيا مع إشارة خاصة للجزائر–.

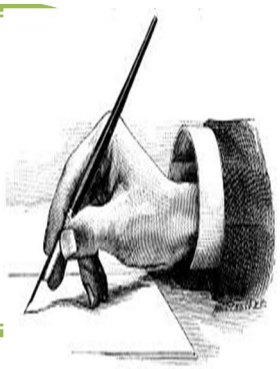

قائمـــــــــة المراجـــــــــع

قائمـــــة المراجـــع:

الكتب:

1. احمد بركات، مدخل الاقتصاد، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014.
2. إياد عبد النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ط2، دار صفاء للنشر، عمان،2015 .
3. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
4. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، جامعة الشلف، الجزائر.
5. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017 .
7. حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010 .
8. زيد بن محمد الرماني، البطالة- العمالة- العمارة من منظور الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
9. طارق عبد الرؤوف عامر، اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، ط2، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن،2015.
10. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
11. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
12. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي،ج2:اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية ومقاربات كمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2014.
13. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2014.
14. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
15. العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.

16. فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دارالخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
17. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
18. كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2015.
19. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
20. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن، 2009.
21. محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثرا للنشر والتوزيع، عمان- الاردن،2008.
22. محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الاردن، 2009.
23. مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
24. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2008.
25. مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ط1، آلفا للوثائق، الجزائر،2018.
26. مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ط1، منشورات آافا للوثائق، الجزائر، 2018.
27. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن- عمان ،2015.
28. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
29. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
30. نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2006.
31. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية، عمان،2015.
32. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.

المجلات

1. باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي- بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6، جامعة يحي فارس- المدية، جوان 2016.
2. بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر(2000-2013)، مجلة معارف، العدد19، 2015.
3. حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات 1990- 2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، جامعة الوادي.
4. دحماني محمد أدرويش، ناصور عبد القادر، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ورقة بحثية.
5. رشيد سالمي، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، جامعة المدية ، الجزائر، 2016.
6. سلطان بلغيث، دور سياسة التشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد التاسع، جامعة تبسة.
7. فراكشة سفيان، التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة، العدد الخامس، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة.
8. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008.
9. وردة علواش، دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، العدد 12، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، جوان 2014.

المذكرات والأطروحات:

1. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2009، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2012.

2. حورية موقاري ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر(1990-2014)، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة-، 2015.
3. دحماني محمد أدرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة لدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بالقايد –تلمسان-، الجزائر، 2013.
4. سعودي عبد الصمد، تقيم برامج الاستثمارات العمومية انعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر2001-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، الجزائر، 2016.
5. عبد الجليل شليق، التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2018.
6. ليلى اسمهان بقبق ، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية –، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

ملتقيات

1. فضيلة عاقلي، البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، على الموقع:
2. ناجية صالحي، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-20013/03/12.

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads

التقارير:

- محمد لكصاصي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
- - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2009.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر2014.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017.
- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم 05 ديسمبر2008، رقم (22، 26، 30، 38) جوان 2013-2014- 2015-2017 ، رقم 17 ماي 2012، رقم (11، 42) سبتمبر2010- 2018.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ

ملخص الدراسة:

تعد السياسة النقدية أحد أهم السياسات الاقتصادية نظرا لآثارها الواسعة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تمتد آثارها إلى النشاط الاقتصادي، ومن أهم هذه المتغيرات هي البطالة التي تعد إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير السياسة النقدية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017.

ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض مفهوم السياسة النقدية، تطورها، أهدافها، بالإضافة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة، تطورها في الفكر الاقتصادي، أنواعها، ثم دراسة تحليل علاقة السياسة النقدية بالبطالة من خلال إستراتيجية وفعالية السياسة النقدية.

بعد ذلك تم التطرق لدراسة وتحليل واقع السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017، وذلك من خلال تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة وتقييم أهدافها، ودراسة تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر وذلك من خلال تحليل تطور البطالة، وسياسة التشغيل في الحد من البطالة وذلك بالتطرق لمختلف أجهزة التشغيل المستحدثة، ثم دراسة آليات السياسة النقدية في الحد من البطالة (سياسة سعر الفائدة، سياسة السوق المفتوحة، سياسة الاحتياطي القانوني، سياسة معدل اعادة الخصم)، وأخيرا تقييم السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة لم يكن لها دور في التأثير على البطالة نظرا لتوجهاتها الانكماشية التي اتخذتها الحكومة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البطالة، سياسة السوق المفتوحة، سعر الفائدة، معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، التشغيل.

Abstract:

Monetary policy is one of the most important economic policies because of its wide effects of some macroeconomic variables, where their effects extend to economic activity, The most important of these variables is unemployment, which is one of the basic problems facing most of the world at different levels of progress and systems, The aim of this study is to clarify the impact of monetary policy on unemployment in Algeria during the period 2001-2017.

The objectives of the study were to review the concept of monetary policy, its development, its objectives, in addition to various concepts related to unemployment, its development in economic thought, types, and then study the analysis of the relationship of monetary policy to unemployment through the strategy and effectiveness of the monetary policy.

The study and analysis of the reality of monetary policy in reducing unemployment in Algeria during the period 2001-2017 were discussed through the evolution of the monetary policy course in Algeria during the period studied and the evaluation of its objectives. The study of the monetary policy evaluation in reducing unemployment in Algeria The development of unemployment, the employment policy in reducing unemployment by addressing the various modern operating systems, and the study of the mechanisms of monetary policy in reducing unemployment (interest rate policy, open market policy, reserve policy, rebate policy) P operation.

The study concluded that the monetary policy in Algeria during the period studied did not have a role in influencing unemployment due to the deflationary tendencies taken by the government.

Keywords: monetary policy, unemployment, open market policy, interest rate, rebate rate, legal reserve, operating.